النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 661 | من 9 الى 15 يوليوز 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الرياضة في قلب السياسة: 2026 في انتظار 2030

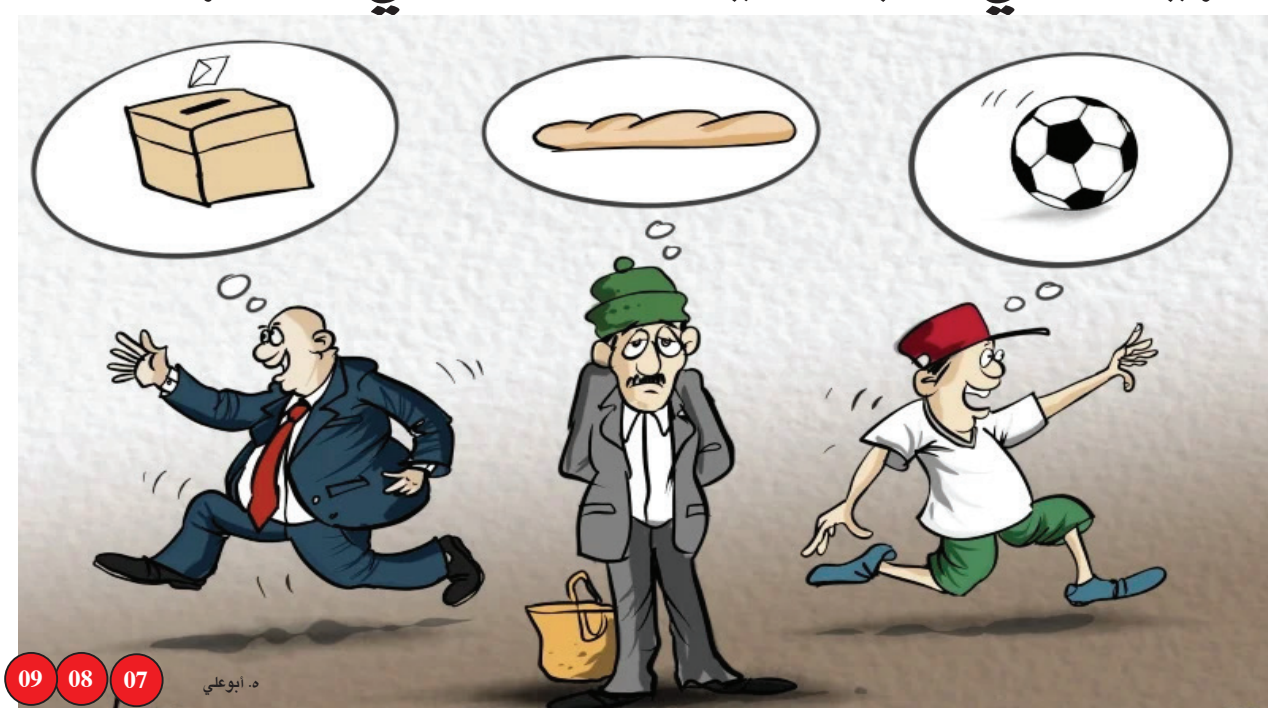

محمد راشيدي:

ضيف العدد

الرياضة لا تتحرر بذاتها، بل تتحرر حين تعيها الجماهير الكادحة كساحة نضال إضافية لا كمجرد «متنفس» يُراد منه تخدير الوعي الطبقي
15

من التصفيق للفرجة إلى صناعة الوعي: نحو نضال شبابي طبقي
12

الريع الاقتصادي في المغرب: آلية لإعادة إنتاج التبعية وتعطيل التنمية البشرية
06

كلمة العدد:

مقاطعة الانتخابات ممارسة سياسية واعية تستحضر التجارب الانتخابية المخزنية ومصلحة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في المرحلة

في المغرب بدأت الانتخابات في بداية الستينات بعد أن حسمت كتلة البورجوازية والشبه إقطاع الوكيل السلطة لصالحها طيلة 6 سنوات من إعادة الهيكلة الطبقية. ورغم هذا الحسم، بقيت مقاطعة الانتخابات مستمرة ومرتبطة بإشكالية الديمقراطية والدستور وطبيعة الدولة المنشودة كحقول صراع كبير بين الدولة المخزنية والمجتمع المغربي ومكوناته التقدمية الإصلاحية والجذرية والثورية.

فدستور 1962 والانتخابات الأولى ل 1963 قوبلت بالمقاطعة لتغييب سؤال «طبيعة النظام السياسي ودستور ما بعد الاستقلال الشكلي» وبالمطالبة ب»المجلس التأسيسي»، وانتهى الصراع الطبقي والسياسي بانتفاضة 23 مارس 1963 وحل البرلمان وإعلان حالة الاستثناء ل5 سنوات وإطلاق آلة القمع الوحشي ضد المعارضة التقدمية والثورية.

كما أن دستور 1970 والانتخابات الموالية له ووجهت بمقاطعة الكتلة الوطنية (حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) ورفض الطابع الممنوح للدستور بين مطالب ب»التوافق السياسي» و»مطالب بالمجلس التأسيسي».

في حين اعتبرت الحركة الماركسية اللينينية في المرحلة السرية أن «البرلمان» مؤسسة متحكم فيها من طرف النظام الدكتاتوري تنتج الأعيان والنخب الموالية وتعمل على تدجين الباقي.

رغم المشاركة في الانتخابات منذ 1977 للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وقيادته التي «اختارت ترجيح العمل المؤسساتي» فإن مكونات الحركة الاتحادية كانت تضم كذلك تيارات جذرية لم تحسم ترددها الأيديولوجي والسياسي بين الإصلاحية والجذرية والثورية. مما أدى إلى تشظي الحركة الاتحادية وخصوصا بعد ما سمي بتجربة التناوب التوافقي والتصويت لأول مرة على دستور 1996 بما يعنيه من تشظي وهزيمة تاريخية لأهم حزب تقدمي إصلاحي سليل الحركة الوطنية.

لقد خرجت الحركة الماركسية اللينينية منهكة تنظيميا بالاعتقالات والمتابعات الواسعة والقاسية وباستعمال خطة توظيف «الإسلام السياسي» ضدها، وحاولت تجميع طاقاتها من جديد في بداية التسعينات من خلال ما سمي حينها ب»التجميع» الذي ركز على الطابع الديمقراطي لتوحيد أطر «قدماء» حركة اليسار الماركسية اللينينية وأطرها في حين ركز «خط إلى الأمام» على أن مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لا زالت على جدول الأعمال، وافترقت السبل في التقديرات الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية...

استمر حزب النهج الديمقراطي ثم حزب النهج الديمقراطي العمالي في مقاطعة كل الانتخابات السابقة منذ تأسيسه بل خرج إلى الشارع رغم كل أنواع الحصار والقمع والتضييق والاعتقالات والمتابعات والتعتيم الإعلامي لحث الشعب على المقاطعة السياسية الواعية فلقي ترحيبا مهما في الأوساط الشعبية والعمالية التي وصلها وخاصة إبان حركة 20 فبراير 2011.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي يعتبر أن الحد الأدنى من البيئة الديمقراطية اليوم غير متوفر ، فالحقل السياسي تم إغلاقه، وهناك حرب استئصالية ضد المعارضة الحقيقية للنظام (راجع البيان الأخير للجنة المركزية للحزب) فمعتقلي حراك الريف ومعتقلي جيل Z وكافة المعتقلين ضد التطبيع أو لأسباب سياسية مختلفة والصحافيين الفارين من الاختناق والاحتكار الإعلامي، هم مكون من المعارضة السياسية المقموعة، وترهيب الشباب المقترب من حزب النهج الديمقراطي العمالي ، ومحاولة تطويع المعارضة الديمقراطية، والترهيب حتى من نقد نتائج الانتخابات بل التفكير في تجريم المقاطعة نفسها هي ممارسات لقمع المعارضة السياسية الحقيقية بالبلاد.

فعن أي انتخابات يتحدثون إذا كانت تتم بين قوى الحكم المخزني نفسه وفي الغرف المظلمة؟ إنها الرأي الوحيد بألوان وأدوات مختلفة على سنة الحكم الفردي المطلق الذي لا يقبل للشعب رأيا معارضا طبيعيا وحقيقيا.

إن مؤسسات النظام المخزني استنفذت أساليبها القديمة «لديمقراطية الاستبداد المخزني» وعجز النظام حتى عن تحقيق انفراج سياسي في حده الأدنى بفعل تناقضاته، وهرول للتهويل والاستنفار ضد المعارضة الحقيقية المنظمة والشبه منظمة والغير منظمة واستأسد بالتبعية والتطبيع فأصبح القمع بمختلف أشكاله وسيلته الوحيدة. وتم تحويل الانتخابات إلى تدبير بيروقراطي إداري محتكر من القصر وزارة الداخلية أكثر من السابق.

وعلى سبيل الخلاصة: إن مساءلة الانتخابات وجدواها هي مسائلة الحصيلة التاريخية للتجارب الانتخابية السابقة في ظل نظام الاستبداد مساءلة تجربة اليسار الديمقراطي من داخل المؤسسات، حيث تغير بعض اليسار نحو اليمين ولم يتغير الحكم لا في جوهره ولا في أساليبه. كما هي مساءلة موضوعية لمأزق ووهم «عدالة انتقالية» لم تؤدي إلا إلى استبداد أكبر حجما وأغلظ أسلوبا لتمكين الافتراس الطبقي من ثروات البلاد ورهنها بتمتين أواصر التبعية والارتماء التام في حضن الامبريالية والتصهين ومحور الرجعيات العميلة والمطبعة .

على قوى المعارضة أن تدرك أن اللحظة التاريخية الحالية هي لحظة مساءلة نظام الحكم وفرض ميزان قوة حقيقي للقوى الديمقراطية والتقدمية والحية المعارضة وهذا يستلزم على سبيل الاستعجال «أوسع جبهة شعبية للتغيير الديمقراطي الشعبي» كلحظة جماهيرية ، وإلا سيستمر تدوير الأمور السياسية والانتخابات كما تدار المقاولة الخاصة.

2026-07-04

السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

عائلات المختطفين مجهولي المصير تدعو لوقفة الحقيقة يوم الأحد 12 يوليوز

دعت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب للمشاركة المكثفة في وقفة الحقيقة «من أجل الحقيقة، الإنصاف، الذاكرة وضد الإفلات من العقاب». يوم الأحد 12 يوليوز على الساعة الخامسة مساء بالدار البيضاء ساحة الأمم المتحدة «ساحة الحقيقة» حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات .

وجاء في بيان صادر عن التنسيقية:

من أجل الحقيقة كل الحقيقة، الإنصاف، الذاكرة وعدم الإفلات من العقاب حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، تتشرف لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب داخل المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بدعوتكم الحضور والمشاركة المكثفة في وقفة الحقيقة يوم الأحد 12 يوليوز على الساعة الخامسة مساء بالدار البيضاء ساحة الأمم المتحدة «ساحة الحقيقة» حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات وإخباركم بتنظيم الوقفة المقبلة امام المجلس الوطني لحقوق الإنسان شهر أكتوبر 2026.

إن هذه الوقفة تتزامن مع:

• الذكرى 45 للمجزرة الرهيبة بالدار البيضاء، يوم 20 يونيو 1981 التي لن ينساها شعبنا والتي خلفت عدد كبير من الضحايا، وللتذكير فإن عائلاتهم لا زالوا إلى حدود الساعة ينتظرون تحديد هويات رفاة المقبرة الجماعية بالدار البيضاء.

• الاحتفاء باليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، الذي يصادف 26 يونيو من كل سنة، وبالمناسبة لا بد من التذكير، أن عدم الكشف عن الحقيقة بالنسبة للمختطفين مجهولي المصير وعدم استكمال التحريات بالنسبة لأغلبية الضحايا في معرفة الحقيقة وتحديد المسؤوليات وأماكن الدفن وتحديد هوياتهم سواء في المقابر الجماعية أو الفردية وعدم تسليم رفاتهم إلى عائلاتهم ليعد استمرارا للتعذيب النفسي اليومي التي تعيشه عائلات المختطفين وخصوصا الأمهات والأطفال أقرباء الضحايا كونهم لا يعيشون طفولتهم البريئة مثل أقرانهم.

• ذكرى محاولة هروب كل من الحسين المانوزي، امحمد اعبابو، محمد الشلاط، عقا حروش، أحمد مزيرك (لا زال مصيرهم مجهولا) والإخوة بوريكات من المعتقل السري الرهيب النقطة الثابتة رقم 3 «PF3» وذلك في ليلة 13/12 يوليوز 1975.

• تنقيذ الإعدام خارج نطاق القانون، من طرف النظام المغربي يوم 13 يوليوز 1971 على كل من القبطان المانوزي إبراهيم (المعروف بالقائد ماو)، الجنرال حمو، الجنرال بوكرين، الجنرال حبيبي، الجنرال مصطفى، الكولونيل الشلواطي، الكولونيل فنيري، الكولونيل لكبير بلبصير، الكولونيل عمي بنبراهيم والكولونيل بوبري.

وفي الأخير نهيب بكل الفعاليات الحقوقية، النقابية والسياسية مساندة هذا الشكل النضالي ودعمنا بحضوركم (ن) في وقفة الحقيقة التي تأتي في إطار الوقفات الدورية، التي تنظمها لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب على رأس كل شهرين، يوم الأحد 12 يوليوز 2026 على الساعة الخامسة مساء بساحة الأمم المتحدة بالدار البيضاء «ساحة الحقيقة». كما نعلن أن كشف حقيقة الاختفاء القسري كل الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب وعدم تكرار ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة (الماضي في الحاضر) وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مقدمات لابد منها من اجل دولة الحق، دولة ديمقراطية حقيقية، دولة المواطنة ودولة حقوق الإنسان في شموليتها

عن لجنة التنسيق

راي مجلة الهدف:

فلسطين والمشهد السياسي في المنطقة

بعد وقف إطلاق النار وتوقيع مذكرة التفاهم بين أمريكا وإيران والسعي لوقف الحرب في كل المنطقة وخاصة على جبهة إيران ومضيق هرمز وجنوب لبنان وصولا إلى توقيع الاتفاق النهائي، يستمر الكيان الصهيوني في تماديه وغطرسته في عدوانه ومخططاته العنصرية التوسعية في قطاع غزة والضفة و القدس ، وكذلك في محاولاته المستمرة للسيطرة على مساحات ومناطق استراتيجية في الجنوب اللبناني والجنوب السوري.

لقد انكشف أمر فائض القوة الأمريكي والإسرائيلي في العدوان على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ووقف عاجزا عن تحقيق أهدافه ومراميه هناك، وبات الكيان الصهيوني غارقاً في مشكلاته وأزماته، وعاجزاً عن التعامل مع استراتيجيتين متناقضتين؛ استراتيجية صهيونية استعمارية مركبة مرتبطة بالتوسع والهيمنة على كل المنطقة وإعادة رسم خرائطها وفقاً للرؤية المشتركة مع أمريكا، واستراتيجية المناعة والأمن القومي الإسرائيلي درءاً للخطر الوجودي الذي يهدد كيانه.

يشير المشهد السياسي إلى أن الكيان الصهيوني فشل إلى حد كبير في تحقيق ما كان يصبو إليه، فإيران بقدراتها وموقعها الجيو سياسي ظهرت قويّة رغم ما تعرضت له من ضربات، وكذلك المقاومة في جنوب لبنان، والصراع في فلسطين يتفاقم وقد يؤدي إلى هبات وانتفاضات شعبية عارمة، والغضب السوري وردّة الفعل الشعبية تتصاعد في وجه التوغلات الصهيونية اليومية.

أدركت الدول العربية بأن الأخطار التي تهدد المنطقة لا يمكن لها أن تستمر، ولا يمكن للمنطقة أن تبقى وتستمر وتأمن وتزدهر وهي على صفيح ساخن، لذلك تراها تعمل من خلال علاقاتها وتدخلاتها ومشاركاتها في الوساطات على احتواء الأزمات والصراعات في المنطقة، فهي تشارك بالوساطات على جبهة الخليج ولبنان، وكذلك على الجبهة الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة، وباتت هذه الدول على قناعة بأن التفاهمات الإقليمية وتعزيز التعاون والاحترام المتبادل هو الضمانة الرئيسية للأمن والاستقرار في المنطقة، وليست الاتفاقات أو التحالفات العسكرية والأمنية، ولا نشر القواعد والأساطيل والمدمرات. هنا تسقط الرهانات على الحماية الأمريكية والإسرائيلية، وينكشف بؤس الاتفاقات الإبراهيمية، ومخازي التبعية والخضوع.

في الوقت الذي ينكشف فيه عجز التوحش الأمريكي الصهيوني وانحسار دور ومكانة فائض القوة في تحقيق أهدافه، يبقى الاستفراد بالجبهة الفلسطينية، حيث يقوم الكيان الصهيوني بما يحلو له من ضم الأراضي واستيطان وقتل وتدمير في الضفة الفلسطينية، وتدنيس للمقدسات ومحاولة تهويدها في القدس والخليل على مرأى العالم والمجتمع الدولي، ويستمر في عدوانه وتمدده بكل أساليب القتل والتدمير في قطاع غزة رغم اتفاق وقف إطلاق النار وخطة ترامب والقرار الدولي 2803، يسعى ممثل مجلس السلام ميلادينوف لفرض القراءة الإسرائيلية للاتفاق والتي تفصل قطاع غزة عن الكيانية الفلسطينية الرسمية وعن الضفة الغربية، ويرفض أي دور للمؤسسات الرسمية الفلسطينية (منظمة أو سلطة)، وأي دور للفصائل الفلسطينية في إدارة غزة حتى لو استجابت هذه الفصائل لتسليم السلاح وكل ما يتعلق بالبنى التحتية العسكرية، وهذا ما رفضته الفصائل جملة وتفصيلاً في لقاءات القاهرة الأخيرة، رغم التعامل مع ورقة ميلادينوف بمسؤولية وطنية عالية بهدف تخفيف المعاناة عن أبناء شعبنا في القطاع وذلك من خلال التأكيد على ضرورة أن يلتزم الكيان الصهيوني بكل ما عليه من استحقاقات في المرحلة الأولى من الاتفاق وعندها يتم الذهاب إلى تنفيذ المرحلة الثانية، وهذا ما أثنى عليه الوسطاء مصر – قطر- تركيا، ولكن الإسرائيلي من خلال ميلادينوف يريد من فصائل المقاومة تنفيذ كل ما يترتب عليهم في المرحلتين الأولى والثانية دون أي ضمانات من الطرف الأمريكي والإسرائيلي.

تقتضي الضرورة الوطنية التمسك بالموقف الفلسطيني الموحد وهو عدم السماح بفصل غزة عن الضفة، وضرورة الإسراع بدخول اللجنة الوطنية المؤقتة تمهيداً لتسلم الحكومة الفلسطينية زمام الأمور، ورفع الحصار، وإدخال المساعدات بالكميات والنوعيات المحددة، والانسحاب الإسرائيلي إلى ما قبل السابع من أكتوبر، وحل المليشيات العميلة، أما موضوع السلاح فهو موضوع وطني فلسطيني يناقش عندما تتسلم الحكومة الفلسطينية مسؤولياتها في القطاع، وهو مرتبط أيضا بالقضية الوطنية الفلسطينية ببعدها التحرري وأهداف الشعب الفلسطيني وحقوقه في العودة والدولة وتقرير المصير.

أما عن المستوى الرسمي الفلسطيني، فالقيادة منغمسة في سلم الإصلاحات المفروض عليها والترتيبات الداخلية، لذلك لا تقوم بدور جاد على صعيد مسؤولياتها المباشرة في مواجهة العدوان والأخطار التي تتهدد شعبنا، سواء في الضفة والقدس أو في قطاع غزة، وتستمر برهانها على الخيار التفاوضي الذي بات بلا أي أفق سياسي واضح، وترى أن أولى الاستحقاقات والتحديات هي المتعلقة بالشأن الداخلي؛ إنجاز انتخابات البلديات إلى مؤتمر فتح، والآن يتم التحضير لعقد مجلس وطني، رغم الضغوط الخارجية من أجل إنجاز انتخابات المجلس التشريعي أولا، كما تحاول القيادة الرسمية إنجاز ذلك بعيداً عن الإجماع الوطني ضاربة عرض الحائط ما خلصت إليه الحوارات الوطنية للفصائل وآخرها كان في بكين، أو اللقاءات الثنائية مع حركة فتح والتنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، بالوقت الذي يتطلع شعبنا إلى ضرورة الوحدة الوطنية، واستعادة دور ومكانة المنظمة على أرضية مواجهة أخطار الإبادة والتهجير والتصفية.

نشر في مجلة الهدف

العدد (84) (1558)

وجدة

أزمة نقل مزمنة، بين إخفاق التدبير المفوض واهداف شركة التنمية المحلية

لم يعد الحديث عن أزمة النقل العمومي بمدينة وجدة مجرد تذمر يومي للمواطنين، بل أصبح أحد أبرز الملفات التي تؤرق ساكنة عاصمة جهة الشرق. فمنذ سنوات، يعيش النقل الحضري على وقع اختلالات متواصلة، بينما يعاني النقل السككي بدوره من محدودية الخدمات مقارنة بما عرفته مدن مغربية أخرى من استثمارات ومشاريع مهيكلة.

واليوم، ومع انتهاء عقد التدبير المفوض لشركة موبيليس ديف، واستعداد المدينة لإطلاق شركة للتنمية المحلية ابتداءً من سنة 2027، يبرز سؤال جوهري: هل يتعلق الأمر ببداية إصلاح حقيقي، أم بمجرد تغيير في أسلوب التدبير دون معالجة الأسباب العميقة للأزمة؟

بوسماحة بهلول

بداية التجربة... وعود كبيرة:

عندما أُسند تدبير النقل الحضري إلى شركة موبيليس ديف سنة 2016، كان الهدف المعلن هو تحديث الأسطول، وتحسين جودة الخدمة، وتوسيع الشبكة، والاستجابة للتوسع العمراني الذي تعرفه وجدة والجماعات المجاورة.

غير أن السنوات اللاحقة كشفت عن اختلالات متراكمة، تجلت في تقادم جزء من الأسطول، وعدم انتظام عدد من الخطوط، وطول فترات الانتظار، والاكتظاظ، وتراجع جودة الخدمات في عدد من الأحياء.

وأصبحت الحافلة، بالنسبة لكثير من المواطنين، مصدرًا للقلق أكثر منها وسيلة نقل تضمن الوصول في الوقت المناسب.

المواطن... الحلقة الأضعف:

الطلبة، والعمال، والموظفون، والمرضى، هم أكثر الفئات تضررًا من هذا الوضع . التأخر عن العمل أو الدراسة، وصعوبة التنقل بين الأحياء، وغياب حافلات كافية في بعض الخطوط، كلها أصبحت جزءًا من الحياة اليومية لسكان المدينة.

أما عند وقوع إضرابات أو أعطال تقنية، فإن المدينة تكاد تدخل في حالة شلل، لغياب بدائل نقل عمومي قادرة على استيعاب حاجيات السكان.

أزمة اجتماعية داخل الشركة

عرفت سنوات التدبير أيضًا توترات اجتماعية بين إدارة الشركة والمستخدمين، بسبب ملفات تتعلق بالأجور والحقوق الاجتماعية وظروف العمل، وهو ما انعكس في شكل إضرابات واحتجاجات أثرت مباشرة على استمرارية الخدمة.

وأثبتت هذه الأزمة أن نجاح أي مرفق عمومي لا يرتبط فقط بتوفير الحافلات، بل كذلك بضمان الاستقرار الاجتماعي للعاملين فيه.

مسؤوليات متقاسمة

لا يمكن اختزال الأزمة في مسؤولية الشركة وحدها، فالتدبير المفوض يقوم على التزامات متبادلة بين الشركة والجماعة الترابية باعتبارها السلطة المفوضة.

ومن ثم، فإن تقييم التجربة يقتضي مساءلة مختلف الأطراف حول مدى احترام بنود العقد، وفعالية آليات المراقبة والتتبع، ومدى تدخل الجهات المختصة لتصحيح الاختلالات في الوقت المناسب.

نهاية موبيليس ديف... وبداية مرحلة انتقالية:

مع انتهاء عقد التدبير المفوض، كانت انتظارات الساكنة تتجه نحو الإعلان عن أسطول جديد وحديث يعيد الثقة في النقل الحضري.

غير أن اعتماد حافلات مستعملة خلال المرحلة الانتقالية أثار نقاشا واسعًا، إذ يرى كثيرون أن مدينة بحجم وجدة تستحق استثمارًا في وسائل نقل جديدة، بدل حلول مؤقتة قد لا تستجيب لتطلعات المواطنين.

شركة التنمية المحلية... فرصة للإصلاح:

في إطار التوجه الوطني لإصلاح تدبير المرافق العمومية المحلية، أدرج مجلس جماعة وجدة ضمن جدول أعمال إحدى دوراته مشروع إحداث شركة للتنمية المحلية لتدبير النقل الحضري، وذلك استجابة للتوجهات التي تشجع عليها وزارة الداخلية.

ومن المرتقب أن تنطلق الشركة الجديدة في ممارسة مهامها ابتداءً من سنة 2027.

ويمثل هذا المشروع فرصة حقيقية لإعادة بناء قطاع النقل على أسس الحكامة والشفافية، من خلال توفير أسطول حديث، وتحسين الخدمات، واعتماد الرقمنة، وتأهيل الموارد البشرية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

لكن نجاح هذه التجربة سيظل رهينًا بتوفير الإمكانيات المالية الكافية، والقطع مع مظاهر التدبير المرتجل، وإرساء آليات فعالة للمراقبة والتقييم.

كما يأمل الرأي العام المحلي أن تستفيد وجدة من دروس تجارب شركات التنمية المحلية في مدن أخرى، بما فيها التجربة التي أثير حولها نقاش بمدينة بركان، حتى لا تتكرر الاختلالات نفسها.

النقل السككي... تأخر يطرح أكثر من سؤال:

إذا كانت أزمة الحافلات تؤرق التنقل داخل المدينة، فإن النقل السككي يطرح بدوره تحديات لا تقل أهمية.

فعلى الرغم من أن وجدة تمثل عاصمة جهة الشرق والبوابة الشرقية للمملكة، فإنها ما تزال تعاني من محدودية عدد الرحلات، وطول مدة السفر نحو الرباط والدار البيضاء، مقارنة بما شهدته جهات أخرى من تطوير للبنية التحتية وتحديث للخدمات.

وفي الوقت الذي استفادت فيه مدن مثل طنجة والرباط والدار البيضاء والقنيطرة من استثمارات كبرى في قطاع النقل، لا تزال ساكنة وجدة تطالب بتحسين الربط السككي، وتقليص مدة السفر، وتعزيز مكانة المدينة ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل.

العدالة المجالية تبدأ من النقل:

لا يمكن الحديث عن الجهوية المتقدمة أو العدالة المجالية دون توفير وسائل نقل حديثة وفعالة لجميع الجهات.

فالنقل ليس خدمة ثانوية، بل هو رافعة للتنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وربط الجامعات بمحيطها، وتيسير تنقل المواطنين، وتحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف مناطق المملكة.

ومن هذا المنطلق، فإن تطوير النقل بوجدة ينبغي أن يكون جزءًا من رؤية وطنية شاملة لإنصاف جهة الشرق، لا مجرد تدبير ظرفي لأزمة متكررة.

خاتمة:

تدخل وجدة سنة 2027 على أمل فتح صفحة جديدة في تدبير النقل الحضري، لكن النجاح لن يتحقق بمجرد تغيير اسم الشركة أو شكل التدبير.

فالرهان الحقيقي يتمثل في توفير حافلات جديدة، واحترام مواعيد التنقل، وتحسين ظروف العاملين، وتقوية الربط السككي، وضمان استثمارات عمومية منصفة تعكس المكانة الحقيقية لعاصمة جهة الشرق.

ويبقى السؤال مفتوحًا أمام مختلف المسؤولين: هل ستكون سنة 2027 بداية إصلاح حقيقي يعيد الثقة للمواطن، أم محطة جديدة في مسلسل الوعود المؤجلة؟

اقليم فجيج:

اقليم فجيج على صفيح ساخن

تتسع رقعة الاحتجاجات بإقليم فجيج يوما بعد يوم لتعم كل المدن والقرى والمداشر ويزداد الوضع احتقانا وانحباسا في فجيج وبوعرفة وتندرارة وبوعنان وامباح وتالسينت وبني تدجيت وغيرها.

فلماذا لا يتم فتح حوارات جدية مع المحتجين، وكلنا نعرف أن مطالبهم مشروعة؟

وما تفسير هذا الصمت المطبق والمنتهج من طرف المسؤولين معينين ومنتخبين؟

هل يطبقون سياسة كم من حاجة قضيناها بتركها؟

فنداؤنا لكل من يهمهم الأمر الى الاسراع بفتح قنوات التواصل مع كل الحركات الاجتماعية بإقليم فجيج لان مطالبها مشروعة ويقر بها الدستور وكل المواثيق التي صادقت عليها الدولة المغربية وهي لا تخرج عن الحق السكن والماء والشغل والصحة والعيش الكريم.

الصديق كبوري عضو اللجنة الادارية AMDH

اقليم فجيج:

عمال منجميون في إضراب واعتصام

بقرية أمباج / جماعة بوعنان، يخوضه عمال منجميون غير الأجـراء إضـراب عن العمل والاعتصام أمام مدخل المنجم الذي تستغله الشركة الوطنية للباريت والتي يطلق عليها اسم «كومبار»، ولا أعرف حقيقة من أين لهذه الشركة بصفة «الوطنية «، فإن تعلق الأمر بأسهمها فحسب علمي إن أغلبها يملكها مستثمر نرويجي ينشط في عدة مناجم للباريت بمختلف مناطق العالم، وإن تعلق الأمر بنشاطها الاقتصادي فهي منذ السبعينات تهرّب معدن الباريت الخام لأوربا، و هذا يضر بالاقتصاد الوطني أكثر مما ينفعه.

العمال يشتغلون بدون عقود وبدون حـقـوق؛ ليس لديهم تغطية صحية أو تأمين، وهم غير منخرطون بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، العمل غير قار ، بلا عطل ولا تعويضات. ويبيعون المعدن بثمن بخس للشركة التي تبيعه بأضعاف مضاعفة.

هذا كله، ولم يطالب العمال الذين يـخـوضـون المـعـركـة الـنـضـالـيـة سـوى بمطالب بسيطة تتعلق برفع سعر الشراء ل 100 درهم للطن بدل 65 درهم للطن، و بزيادة كمية المعدن ... لكن الشركة التي اعتادت على مراكمة الأرباح الطائلة بأقل الخسائر تعنتت و رفضت تحقيق مطلبين بسيطين رفعهما العمال المنجميين أبناء الأرض السلالية التي تنهبها الشركة المستغلة، لذلك وجب رفع سقف المطالب و المطالبة بمحاسبة هـذه الشركة وكل المتواطئين معها في نهب خيرات البلدة طيلة عقود دون مراعاة الحساب لضرورة تنميتها كما ينص على ذلك القانون المنظم للمناجم بالمغرب .

عن عبد الصادق بنعزوزي

وجدة:

الماء والسمك... عندما يعطش السوق قبل أن يتعفن الضمير الإداري

« لا سمك بلا ماء... ولا إدارة تقاس بالشعارات إذا عجزت عن توفير أبسط الضروريات.

في الدول التي تحترم مرافقها العمومية، قد يختلف المسؤولون حول المشاريع الكبرى، لكنهم لا يختلفون حول بديهية واحدة: الماء لا يجوز أن ينقطع عن سوق السمك. أما عندنا، فيبدو أن حتى البديهيات أصبحت قابلة للتعطيل، وكأن الأمر يتعلق بخدمة ثانوية لا بمرفق يرتبط بالصحة العامة والأمن الغذائي.»

صباح الأحد 5 يوليوز 2026، وجد باعة السمك بسوق باب سيدي عبد الوهاب بمدينة وجدة أنفسهم أمام مشهد يختزل جانباً من أزمة تدبير المرافق العمومية: سوق للسمك... بلا ماء. والنتيجة كانت احتجاج المهنيين، وتقديم شكاية إلى المجلس الجماعي والسلطات المحلية، مطالبين بفتح تحقيق لتحديد أسباب هذا الانقطاع واتخاذ ما يلزم من إجراءات.

ولأن الماء بالنسبة لسوق السمك ليس رفاهية، بل شرط وجود، فإن غيابه لا يعني فقط تعطيل عملية التنظيف، بل يثير تساؤلات مشروعة حول شروط حفظ منتوج سريع التلف، خصوصاً في ذروة فصل الصيف، حيث تتحول كل ساعة تأخير إلى خطر محتمل على جودة المنتوج، وتزداد الحاجة إلى احترام قواعد النظافة والسلامة الصحية.

السؤال الذي يفرض نفسه ليس: لماذا احتج الباعة؟ بل: كيف يمكن أن يصل مرفق بهذه الحساسية إلى وضع يُحرم فيه من أبسط مقومات اشتغاله؟ وهل أصبحت الأعطاب المفاجئة قدراً لا يُسأل عنه أحد، أم أن منطق ربط المسؤولية بالمحاسبة لا يزال ينتظر دوره خارج الخطب الرسمية؟

اللافت أن المواطن يُطالب دائماً باحترام القانون، والمهني يُطالب باحترام شروط السلامة، والتاجر يُطالب بالحفاظ على النظافة... لكن من حق الجميع أيضاً أن يتساءلوا: من يحاسب التقصير عندما يتعلق الأمر بالمرفق العمومي نفسه؟ ومن يضمن ألا يتكرر المشهد غداً في سوق آخر أو مرفق آخر؟

لا أحد يطلب المستحيل. ولا أحد يبحث عن خصومة مع المؤسسات. المطلوب فقط أن تعمل المرافق العمومية بالحد الأدنى من الفعالية، وأن تقدم توضيحات للرأي العام كلما وقع خلل يمس مصالح المواطنين والمهنيين. فالصمت لا يصلح بديلاً عن التواصل، والتجاهل لا يعوض المسؤولية.

إن هذه الواقعة، مهما كانت أسبابها التقنية أو الإدارية، تستحق توضيحاً رسمياً وتحقيقاً شفافاً، ليس فقط إنصافاً للباعة الذين وجدوا أنفسهم أمام وضع استثنائي، بل أيضاً حماية لثقة المواطنين في المؤسسات المكلفة بتدبير الشأن المحلي.

لأن القضية في النهاية ليست مجرد انقطاع للماء... بل اختبار حقيقي لمدى قدرة المرفق العمومي على ضمان أبسط الشروط التي لا تستقيم الحياة اليومية بدونها. فحين يعطش سوق السمك، لا يكون الماء وحده هو الغائب، بل يحضر سؤال أكبر: من يحرس جودة الخدمات العمومية قبل أن تتحول الأعطاب الصغيرة إلى عنوان كبير لسوء التدبير؟

محمد علاي: مناضل نقابي (إ م ش)

دائرة بني تجيت:

ساكنة دوار بوجراد تعلق الاعتصام الاحتجاجي ضد التهميش والعزلة

بناء على حوار مع رئيس دائرة بني تجيت تم تعليق الاعتصام الذي خاضته ساكنة دوار بوجراد للمطالبة بتعبيد الطريق وبالنقل المدرسي والريزو والماء والكهرباء ومستوصف أو إسعاف .. وغير ذلك من المطالب التي تعتبر شروطا أساسية للمواطنة وللعيش الكريم ..

يأتي هذا بعد سلسلة احتجاجات وحوارات بقيادة وجماعة بوعنان، ناهيك عن حوارات سابقة مع برلماني الإقليم ومسؤولين آخرين ، لكن للأسف وعلى امتداد عقد من الزمن لم ترَ ساكنة قصر بوجراد سوى الوعود الكاذبة، و استمرت معاناتها من جراء العزلة و التهميش ..

تتعرض ساكنة قصر بوجراد لإقصاء كبير بجماعة بوعنان التي تنجز مشاريع ثانوية وتهمل المطالب الأساسية للساكنة، وقد سبق لهذه الجماعة أن برمجت مشروع تعبيد طريق قصر بوجراد مرارا و منذ 2016، لكنها ظلت متعنتة و رفضت الترافع على المطلب و المصادقة عليه، بل و أهملت بقية مطالب الساكنة، إذ حتى سيارة الإسعاف تؤدي ساكنة بوجراد 200 درهم للجماعة مقابل نقل مريض من القصر نحو مركز بوعنان حوالي 25 كيلومتر !!

وباستمرار هذا الإقصاء تعتزم الساكنة مواصلة احتجاجاتها المشروعة الأسبوع القادم إذا لم تتحقق الوعود التي تلقتها وإذا لم يتفاعل المسؤولون مع المطالب المقدمة لهم، فإما فك العزلة عبر تحقيق الملف المطلبي وإما هجرة جماعية من الدوار نحو المركز إن كان المسؤولون مصرّون على إقصائه وإهماله.

عن عبد الصادق بنعزوزي

عندما يعزز حصار مضيق هرمز قوة الطاقة الأمريكية

علال الجديد

لعدة عقود، خاصة بعد صدمة النفط ل1973، ظل الاقتصاد الأمريكي يعتمد بشكل كبير على المحروقات الواردة من الشرق الأوسط، وأي تعطيل لحركة الملاحة في الممر التجاري، مضيق هرمز، يشكل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الأمريكي. هذا ما يفسر التواجد المكثف للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وذلك لحماية مصالحها، وكذلك لما تمثله هذه المنطقة من موقع جيوسياسي مهم.

إلا أنه منذ سنوات، لم تعد أمريكا تعتمد كليا على مضيق هرمز لتأمين إمداداتها النفطية وتلك كانت نتيجة لثورة الهيدروكربونات غير التقليدية والاستغلال المكثف للنفط والغاز الصخري. هذا ما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوى الرائدة عالميا في مجال الطاقة، انتاجا وتصديرا. فأغلب إمداداتها من الطاقة حاليا يكون من داخل أراضيها أو من كندا أو من الأمريكيتين، الوسطى والجنوبية. أما بالنسبة لصادراتها فيتم نقلها عبر خليج المكسيك. وهذا ما جعل اعتمادها على نفط الخليج ينخفض بشكل ملحوظ. وبالتالي لن يلحق حصار مضيق هرمز ضررا مباشرا للاقتصاد الأمريكي، بالمقابل ستتعرض الاقتصادات الأسيوية التي تعتمد على موارد منطقة الشرق الأوسط لضغوط فورية وتوترات خطيرة في قطاعي الطاقة والصناعة. فالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، من بين دول أخرى، تستورد جزءا كبيرا من نفطها من دول الخليج. فاليابان تعد أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، وأكبر الدول المستهلكة لنفط المنطقة، ويقدر ما تستورده اليابان من الدول العربية من النفط والغاز ما قيمته 1,50مليار دولار سنويا أي بنسبة تتراوح بين 90٪ و95٪ من احتياجاتها النفطية. أما كوريا الجنوبية، فتستورد تقريبا 70٪ من احتياجاتها النفطية من الخليج، والصين هي أكبر مستورد للنفط الخام عالميا، فهي تستورد نصف إمداداتها المنقولة بحرا من المنطقة، وكذلك باكستان، من جهتها، تستورد ما بين 70 ٪ الى 80٪ من احتياجاتها من الخارج، مما يجعلها شديدة التأثر بأي تغيرات في سلاسل التوريد.

لذا يظل مضيق هرمز، بالنسبة لهذه القوى الصناعية، شريانا حيويا للطاقة. وأي اضطراب أو توتر في المنطقة، سيؤدي إلى اختلال فوري في سلاسل التوريد والامداد والتكاليف الصناعية وأمن الطاقة لديها. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فلا تشكل وارداتها من منطقة الخليج سوى 8٪ فقط من إجمالي وارداتها النفطية. انها تتمتع باستقلال نسبي في مجال الطاقة، والانقطاع المباشر لتدفقات النفط المارة عبر الخليج، لن يؤثر عليها في المنظور القريب.

مع ذلك، في ظل نظام اقتصادي معولم ومترابط، فالحرب على إيران واستمرار الحصار على مضيق هرمز، يؤدي حتما إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز العالمية. ولهذا الارتفاع في الأسعار بعد أخر، وهو أنه يعزز في الوقت نفسه مكانة القوى المصدرة للنفط وبالطبع الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز هذه القوى. يشهد منتجو النفط الصخري ومصدرو الغاز الطبيعي المسال تعاظم أرباحهم وزيادة قدرة تنافسيتهم الدولية، وتوسع صادرات شركاتهم الأمريكية الكبرى إلى أوروبا وآسيا وبأثمان مضاعفة. (الأزمة الأوكرانية الروسية مثال واضح على هذه الظاهرة)، ان التوترات الجيوسياسية تعزز دور الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة. ومن شأن أزمة مطولة في مضيق هرمز أن تحدث آثارا مماثلة على نطاق واسع. فعدم الوصول إلى اتفاق ينهي الحرب على إيران واستمرار الحصار على مضيق هرمز، ستسعى العديد من الدول المستوردة للنفط تنويع مصادرها، وهنا تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كمورد مستقر نسبيا، يتمتع بقدرة تصديرية كبيرة وبنية تحتية للطاقة تتوسع باستمرار. هكذا، بات بإمكان صدمة نفطية عالمية أن تعزز قطاعي الطاقة والتجارة لأمريكا خلافا لما كانت عليه في القرن العشرين حيث كانت تعتمد كليا على نفط دول الخليج. فالنقص الجزئي في نفط الخليج في الأسواق والارتفاع المستمر للأسعار، سيضطر الاوروبيون والأسيويون، من أجل تأمين إمداداتهم، للاقبال على النفط والغاز الامريكيين.

وحتى اذا افترضنا إعادة فتح مضيق هرمز تحت السيطرة الإيرانية مع فرض رسوم عبور مرتفعة، فإن الآثار الهيكلية ستظل تصب في مصلحة الشركات الأمريكية المصدرة للنفط. فارتفاع الأسعار وخلق حالة عدم اليقين، قد يشجع عدد من المشترين الدوليين على تقليل اعتمادها على الخليج العربي لصالح موردين أكثر أمانا أو أقل خطورة سياسيا، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية. لذا فإن موضوع مضيق هرمز يتجاوز بكثير الصراع الإقليمي بين ايران وخصومها، إذ تمس إعادة تشكيل أعمق لديناميكيات القوة العالمية في مجال الطاقة.

السيطرة على الممرات البحرية، وتأمين الامدادات، وإعادة توزيع أسواق النفط والغاز، باتت الآن عناصر أساسية في التنافس الجيواقتصادي الدولي. وفي هذا السياق، تبدو الولايات المتحدة الأمريكية أقل عرضة للأزمات في الخليج، وأكثر قدرة على تحويل عدم استقرار الطاقة العالمي إلى أداة إضافية لتعزيز نفوذها الجي-اقتصادي. وبالتالي فإن حصار مضيق هرمز أو إعادة فتحه تحت رقابة إيرانية جمركية يخدم في كلتا الحالتين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة. وحسب تصريحات رسمية، يدعي ترامب رغبته في التفاوض مع إيران لإيجاد حل للمشاكل بينهما إلا أنه في كل مرة يقوض إمكانية التوصل إلى اتفاق بقصف جديد، ذلك لأن إطالة أمد الصراع والحفاظ على حصار مضيق هرمز يخدمان المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للرأسمال الامريكي أكثر من حل سريع للأزمة.

انطلاقا من هذا التحليل، كانت فوائد التوترات السياسية المحيطة بمضيق هرمز على مصدري الهيدروكربونات كبيرة جدا، كما ساهمت في تعزيز مجمع الصناعات العسكرية الأمريكية برمته (زيادة الإنفاق العسكري، زيادة إنتاج الأسلحة، وعقود التأمين، والاعتمادات الاستراتيجية لحلفاء واشنطن الاقليميين). كما غدت التوسع الهائل في الميزانية العسكرية الأمريكية (من أقل من واحد تريليون الى 1,5 تريليون دولار بحلول 2027) وهو ما يعكس تعميقا للعسكرة الهيكلية للرأسمالية الأمريكية، وتزايد ثقل مجمع الصناعات العسكرية في الاقتصاد الأمريكي.

بالإضافة إلى أن دول الخليج ستكثف من مشترياتها من المعدات العسكرية وأنظمة الدفاع الصاروخي، وتقنيات المراقبة والاسلحة المتطورة من الشركات المصنعة الأمريكية. هكذا تعزز أزمة مضيق هرمز النفوذ الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية وتدعم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي. وبالتالي، فبعيدا عن الخطاب الرسمي حول الأمن الإقليمي والاستقرار الدولي، أسهمت أزمة مضيق هرمز بشكل أعمق في دينامية عسكرة الرأسمالية الأمريكية حيث تعززت مصالح الطاقة والتوزيع العسكري ومنطق التراكم الاقتصادي فيما بينها.

وإذا كان الكل يجمع على أن أمريكا لم تحقق أي من الأهداف المعلنة قبل الحرب على إيران، فخلافا لكل التوقعات، سيخرج الرأسمال الأمريكي من هذه الحرب أكثر قوة، كما فعل في حروب سابقة. ومن الواضح أن مصدري المحروقات وصناعة الأسلحة سيجنيان مكاسب مالية طائلة من هذا الصراع الذي أرادت له امريكا أن يطول عنوة.

منذ سنوات، لم تعد أمريكا تعتمد كليا على مضيق هرمز لتأمين إمداداتها النفطية وتلك كانت نتيجة لثورة الهيدروكربونات غير التقليدية والاستغلال المكثف للنفط والغاز الصخري. هذا ما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوى الرائدة عالميا في مجال الطاقة، انتاجا وتصديرا. فأغلب إمداداتها من الطاقة حاليا يكون من داخل أراضيها أو من كندا أو من الأمريكيتين، الوسطى والجنوبية.

الريع الاقتصادي في المغرب:

آلية لإعادة إنتاج التبعية وتعطيل التنمية البشرية

المصطفى خياطي

لا يمكن فهم أزمة التنمية البشرية في المغرب بمعزل عن طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، التي يتداخل فيها الرأسمال الريعي مع السلطة السياسية في إطار تحالف طبقي يضمن استمرار تراكم الثروة لدى أقلية، مقابل اتساع دائرة الفقر والهشاشة وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين. ومن هذا المنظور الذي يتجسد أمامنا في كل مناحي الحياة بالمغرب، لا يمثل الريع مجرد اختلال اقتصادي أو خلل في الحكامة، بل يشكل إحدى الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي القائم، وآلية لإعادة إنتاج التبعية والتفاوت الطبقي.

فالريع، في التحليل المادي، هو دخل يتحقق دون مساهمة حقيقية في العملية الإنتاجية، ويستند إلى الاحتكار والامتيازات والحماية السياسية (المنبثقة هي الأخرى من الريع السياسي) أكثر مما يستند إلى العمل والإنتاج. ولذلك، فإن هيمنة الاقتصاد الريعي تعني تحويل جزء كبير من الثروة الوطنية نحو أنشطة غير منتجة، بدل استثمارها في الصناعة والزراعة والبحث العلمي والخدمات الاجتماعية.

لقد تشكلت في المغرب، عبر عقود، برجوازية ريعية وكمبرادورية ارتبطت مصالحها بالسوق العالمية وبالرأسمال الأجنبي، واستفادت من الامتيازات العقارية والمالية والاحتكارات الاقتصادية، ومن الصفقات العمومية والإعفاءات الضريبية. وبدل أن تقود عملية تصنيع وطنية مستقلة، أصبحت وسيطا بين الرأسمال العالمي والسوق المحلية، وهو ما عمّق تبعية الاقتصاد المغربي للخارج.

إن هذا الاختيار الطبقي ينعكس مباشرة على أوضاع الطبقة العاملة. فالأجور تظل منخفضة، والعمل الهش يتوسع، والبطالة تتفاقم،في صفوف حاملي الشهادات و كذلك في أوساط حاملي السواعد و هذا أيضا بسبب الريع القانوني الذي بموجبه يتساهل قانون الشغل مع الباطرونا و الرأسمال ،بينما ترتفع أرباح الشركات المحتكرة والأنشطة الريعية. وفي الوقت نفسه، تتراجع الخدمات العمومية نتيجة ضعف الاستثمار في التعليم والصحة والسكن، فتزداد الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتتراجع مؤشرات التنمية البشرية.

كما يؤدي الريع إلى إضعاف المبادرة الإنتاجية، لأن تحقيق الأرباح عبر الامتيازات والاحتكارات أسهل وأكثر ربحية من الاستثمار في الصناعة أو التكنولوجيا أو الفلاحة المنتجة. وهكذا تتكرس بنية اقتصادية عاجزة عن خلق فرص شغل كافية وعن تحقيق السيادة الاقتصادية والغذائية والتكنولوجية.

ومن جهة أخرى، يغذي الاقتصاد الريعي الفساد، لأنه يجعل النفوذ السياسي والإداري وسيلة للحصول على الثروة، بدل أن تكون الكفاءة والإنتاج أساسًا للتنافس. لذلك لا يمكن فصل محاربة الفساد عن تفكيك البنية الريعية نفسها، لأن الفساد ليس سببًا مستقلًا، بل هو أحد مظاهر هذا النمط من التراكم الرأسمالي.

وتتحمل الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء والموظفون وصغار المنتجين كلفة هذا النموذج من خلال الضرائب غير المباشرة، وارتفاع الأسعار، وتدهور الخدمات الاجتماعية، وسياسات التقشف، في حين تستمر الامتيازات الممنوحة لكبار الرأسماليين. وهكذا تتحول الدولة، في كثير من الأحيان، إلى أداة لإدارة التوازنات بين الكتل الرأسمالية المهيمنة، أكثر من كونها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن تجاوز هذه الوضعية لا يمكن أن يتحقق بإصلاحات تقنية محدودة، بل يتطلب تغييرًا في طبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، عبر بناء اقتصاد وطني منتج، قائم على التصنيع، ودعم الفلاحة الوطنية، وتأميم القطاعات الاستراتيجية، ومحاربة الاحتكار، وإقرار عدالة ضريبية حقيقية، وربط الثروة الوطنية بخدمة الحاجات الاجتماعية للأغلبية الشعبية.

كما يقتضي الأمر تعزيز التنظيم المستقل للطبقة العاملة، وتقوية الحركة النقابية المناضلة، وبناء جبهة شعبية ديمقراطية قادرة على فرض ميزان قوى يفتح الطريق أمام سياسات تنموية بديلة، يكون الإنسان فيها هو محور التنمية، لا الأرباح والامتيازات.

إن التنمية البشرية الحقيقية لا يمكن أن تزدهر في ظل اقتصاد ريعي تابع، بل تحتاج إلى مشروع وطني ديمقراطي وشعبي يحرر الثروة من قبضة الاحتكار، ويعيد توزيعها على أساس العمل والإنتاج والعدالة الاجتماعية. ومن دون ذلك، ستظل الفوارق الطبقية تتسع، وستبقى التنمية شعارًا أكثر منها واقعًا ملموسًا في حياة ملايين المغاربة.

مأساة وطن مع الفساد

نسرين جاذب

في زمن تلاشت فيه الديمقراطيات الكبرى، حيث لم يعد لها دور جوهري في تحقيق العدالة أو المساهمة في تحقيقها. بحكم امتلاكها للقوة والسلطة اتجاه الشعوب المقهورة في دول العالم الثالث، التي منذ أن وجدت على هاته الأرض التعيسة البئيسة وهي في طريق النمو، لم تستطع أن تنتقل من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية، بل حسب المهدي المنجرة انتقلنا أو نعيش زمن الذلقراطية في هذا الوطن.

ففي آخر مرحلة كان المغاربة ينتظرون انتقالا ديمقراطيا حقيقيا مع الربيع العربي =حركة 20 فبراير=، بدل أن يتقدم دستور 2011 على درب بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير آليات المواطنة الكريمة والعدالة الاجتماعية. غير أن واقع الحال كان عنيدا، إذ شكل دستور 2011 التفافا ومناورة سياسية حول الربيع العربي بالمنطقة، الذي مازالت آثاره قائمة على المغرب والشعوب المعنية حسب الباحث في السوسيولوجيا عبد المالك ورد.

غير أن خيبة أمل كبرى رافقت هذا الحدث، فمطالب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، المطالب الأساس للانتقال من نظام سياسي سلطوي فاسد لنظام عادل لم تتحقق، وبقي الحال على ما عليه، بعد أن تم تحويل الحدث أي دستور 2011 لمجرد لحظة روتينية، في ظل سيادة نفس المنطق السياسي، رغم حرارة الواقع الذي قدم شهداء ومعتقلين لازالوا في سجون الذل والعار.

عالج Jean Ziegler في كتابه «سادة العالم الجدد والذين يقاومونهم» مفهوم الفساد الذي يتأسس بإعطاء امتياز لعون سلطة عمومية، حيث يخون مسؤوليته اتجاه السلطة التي يمثلها، فالذي يمنح الامتياز هو المفسد والذي يقبلها ويخون واجباته هو الفاسد، يمكن للشخص الفاسد أن يسعى أو يطلب الامتياز أو المنفعة علانية أو قبولها بشكل سلبي، فيدفع المواطنون الأكثر فقرا ثمن الفساد.

فالممارسة الفعلية للفساد لها آثار جسيمة تهدم رابط الثقة الضروري بين الدولة والمواطنين. بهذا المعنى يشكل الفساد أهم الأسباب الرئيسة لإضعاف الدولة. حيث يشير أنها آفة واسعة النطاق دائمة في دول العالم الثالث.

من جانبه يكشف Roberto Bergali في مقال «الفساد كظاهرة اجتماعية في أمريكا اللاتينية»، أن أمريكا اللاتينية تتميز بتدهور الحياة الاجتماعية والمؤسسات السياسية، أي بصفة عامة النظام الديمقراطي. إشكال الفساد يحتل مكانة محورية حيث يتمظهر من داخل التفاعلات الاجتماعية اليومية وفي سلوكات الإدارات العمومية والخاصة، أصبح طابعا دائما في النسيج الاجتماعي وعيبا في المؤسسات العمومية والاقتصادية والمراقبة الاجتماعية. يعتبر الفساد كمؤشر على تغير العادات الاجتماعية وأشكال التفاعل. أصبحت مصلحة الربح أكثر أهمية من المصالح التي تنسج الرابط الاجتماعي. فمعرفة إلى أي حد يعبر الفساد عن الاختلالات في البنيات الاجتماعية السياسية والاقتصادية، يكشف عن تطور علاقات السلطة في مجتمع ملموس، خاصة عندما تسعى التنظيمات سواء العمومية أو الخاصة الخاضعة للرقابة الإدارية لتجنب القيود القانونية عن طريق وسائل ملتوية وغير مشروعة للهروب من المحاسبة.

فالفساد المستشري في الدولة لا يمكن أن يسمح بأي انتقال ديمقراطي، أصل كل البؤس والمعاناة في هذا الوطن، ممارسة تشكل حاجزا معقدا يحيل دون تحقيق الديمقراطية. فرغم تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2017 لتعزيز النزاهة ونشر قيم التخليق والشفافية في المرافق العمومية، الفساد لازال يواصل تمدده لغياب إرادة حقيقية سياسية للسلطات العمومية لمحاربته. فكل ما نرى في الأمة من فساد وارتباك وفوضى وتدهور نشأ من عدم شعور الفرد بالواجب.

وأختم بمقولة الفيلسوف العظيم كونفوشيوس إذا صلح القائد فمن يجرأ على الفساد.

الرياضة في قلب السياسة: 2026 في انتظار 2030

يتناول ملف هذا العدد من الجريدة موضوع كرة القدم، انه يحاول ان يوضح كيف تحولت كرة القدم والرياضة عموما في ظل النظام الرأسمالي المعولم الى صناعة قائمة بذاتها تدر أموال طائلة على القائمين عليها، اكانوا دولا او شركات كبرى. ان الكرة كنتاج وانعكاس للرأسمالية المعولمة يتحكم فيها منطق السوق، وتمثل مجالا للاستهلاك الجماهيري وتقدر عائداتها ب 3٪ من التجارة الدولية.

يوضح الملف كذلك كيف يتم توظيف كرة القدم في المجال السياسي، بحيث تستخدم لتلهية الجماهير الشعبية وتنويمها وكذلك كوسيلة لتأجيج الصراعات بين الشعوب ولتكريس هيمنة القوى الامبريالية على باقي العالم. فكأس العالم الحالية توضح كيف ان الرئيس الأمريكي ترامب منذ عودته الثانية للبيت الأبيض حاول فرض هيمنة الولايات المتحدة على العالم عبر الحروب والحصار الاقتصادي ضد الدول والشعوب ويحاول اليوم توظيف كأس العالم لكرة القدم للاستحواذ على الاهتمام وتصدر المشهد ويدعمه في ذلك رئيس الفيفا الذي تربطه معه روابط متينة، فرئيس الفيفا هذا يرافق ترامب في تنقلاته السياسية واهداه كأسا من دهب تعويضا لع عن فشله في الظفر بجائزة نوبل للسلام، عوض ان يجعل كرة القدم محايدة ومساهمة في تكريس التضامن و التعاون بين الدول و الشعوب.

كيف تحولت الرياضة من نشاط لتعزيز القيم الأولمبية الى صناعة تدر الأموال وتوظف لأهداف سياسية

بوتبغى الحسين

عرفت الرياضة تحولا كبيرا عما كانت عليه في السابق، انها لم تعد مجرد نشاط يهدف لتقوية الجسم والترفيه وتعزيز العلاقات بين الأمم والشعوب وترسيخ القيم الأولمبية القائمة على التضامن والتنافس الشريف، بل تحولت الى صناعة من أكثر الصناعات ربحية على المستوى العالمي. فمع العولمة الرأسمالية اصبحت للرياضة ضوابط محددة ومؤسسات وضعت خصيصا لها، وبذلك تكون قد انفكت تقريبا عن الاحتفالية والقيم الإنسانية التي كانت ترتكز عليها فيما قبل، لتصبح صناعة قائمة بذاتها يتحكم فيها قانون السوق وتدر الأموال الطائلة على كبريات الشركات وتوظفها الدول الكبرى لتعزيز هيمنها على باقي العالم.

ظهور الرياضة الحديثة يرجع إلى أوروبا القرن التاسع عشر، الى إنجلترا تحديدا، حيث جرى تكريس الألعاب الشعبية، فتأسست إثر ذلك أولى الأندية الرياضية. الا أن التحول الحقيقي لم يحدث إلا في ثلاثينيات من القرن العشرين، حيث تحولت الرياضة من نشاط تمارسه النخب إلى ظاهرة جماهيرية عالمية. وقد ساهمت في هذا التحول عوامل عدة، من أبرزها تطور وسائل النقل، وكذا الثورة الإعلامية التي بدأت مع التلفزيون وبلغت ذروتها مع الإنترنت ومنصات البث الرقمي، مما أتاح لأعداد غفيرة من المشاهدين متابعة المنافسات الرياضية من مختلف أنحاء العالم. هذا الانتشار غيّر طبيعة الرياضة، إذ لم يعد الجمهور مقتصرًا على الحاضرين بالملاعب، بل أصبح الملايين يتابعون عبر الشاشات، فتحولت البطولات الكبرى إلى عروض عالمية تستقطب جماهير غير مسبوقة، وهذا ما جعل الرياضة واحدة من أكثر وسائل التأثير الجماهيري انتشارًا.

قد يُعد الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) واللجنة الأولمبية الدولية من أبرز الأمثلة على التحول الذي عرفه قطاع الرياضة في القرنين الاخيرين. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، اعتمدت المؤسستان سياسات تسويقية جديدة تقوم على توسيع الشراكات التجارية وتعظيم حقوق البث واستقطاب الرعاة العالميين، وهو ما أدى إلى ازدياد مواردهما المالية بصورة غير مسبوقة، حتى أصبحت كأس العالم والألعاب الأولمبية من أكثر الأحداث الرياضية ربحًا على مستوى العالم. كما انعكس هذا التحول على الأندية الكبرى، التي أصبحت علامات تجارية عالمية تمتلك جماهير في مختلف القارات، وتحقق جزءًا كبيرًا من إيراداتها. وفي ظل هذه التطورات، لم تعد الرياضة مجرد منافسة بين دول أو فرق، بل أصبحت ساحة تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والإعلامية والسياسية، حيث تتراجع الهوية الوطنية تدريجيًا أمام نفوذ العلامات التجارية والرعاة العالميين، ويغدو اللاعبون أنفسهم جزءًا من منظومة اقتصادية عابرة للحدود. وعلى هذا النحو غدت الرياضة في ظل النظام الرأسمالي المعولم قد دخلت في علاقة تشابكت فيها المصالح الاقتصادية والسياسية وتقلص فيها البعد الإنساني للرياضة وهكذا تحولت المحطات الكبرى لهذه الممارسة مثل كأس العالم والألعاب الأولمبية الى ساحة استثمار اكان ذلك على المستوى الاقتصادي والسياسي. فالرياضة وكرة القدم أساسا، نظرا لشعبيتها، وظفت كأداة لأهداف أخرى منها تنويم الشعوب والهائها عن مشاكلهم الحقيقية ولتغذية الاحقاد والصراعات بين اللاعبين وفيما بين المتفرجين ولزرع التفرقة بين الشعوب والأمم.

بخصوص توظيف كرة القدم والرياضة عموما لأغراض سياسية فذلك يتجلى فيما يعرف ب»الغسل الرياضي» (sprtswoshing) حيث تسعى الأنظمة المستبدة لاستغلال المحطات الكروية العالمية لتلميع صورها والهروب من أي مسائلة ونقد لها ولمواطنيها، ولإبعاد أي مراقبة عنها، وفي نفس الوقت تم تحويل كرة القدم وغيرها من الممارسات الرياضية الى أداة لتعزيز سياسات الحصار وإظهار القوة السياسية اتجاه الدول التي تتم معادتها وكذلك اتجاه العاملين في خدمة كرة القدم و الرياضة العالمية المنحدرين من هذه الدول التي تم وضعها على قوائم الحظر. في هذا الإطار تندرج مثلا حالة كوبا الابية والتي تعرضت من طرف أمريكا وبشكل ممنهج للحصار، وذلك منذ عقود حيث يتم منع الرياضيين والمدربين والمسؤولين الرياضيين الكوبيين من دخول أمريكا. اما خلال كأس العالم الحالية (2026) فقد تم توسيع نطاق حظر دخول المسؤولين الرياضيين ليشمل إيران والصومال. وهكذا تمتد المواجهة الامريكية-الصهيونية مع إيران لتشمل ساحة كأس العالم وذلك بفرض قيود على التأشيرات، بل برفض منحها لعدد من المسؤولين الإيرانيين من بينهم رئيس الاتحاد الإيراني لكرة القدم، وفي نفس الخطوة يتم منع الصومالي عبد القادر ارتان من دخول أمريكا وهو عضو بالفيفا ومن الحكام المرتقب ان يشرف على مباريات هذا الكأس لكن تم منعه من مزاولة مهامه وذلك بحظر دخوله لأمريكا. في سياق توظيف كرة القدم لأغراض سياسية يندرج ايضا قبول الكيان الصهيوني، وهو المسؤول على جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية بغزة ويشن حروبا عدوانية على كل من لبنان وسوريا وايران، للمشاركة في إقصائيات كأس العالم الحالية في حين تم اقصاء دولة روسيا الفيدرالية بدعوى انها تستمر في العدوان على أوكرانيا.

توظيف الرياضة والمحطات الرياضية العالمية، واساسا كرة القدم لأغراض سياسية، تتجلى كذلك في توجهات الاتحاد الدولي لكرة القدم)الفيفا نفسه(وفي مسلكيات مسؤوليه وعلى رأسهم رئيسها «جياني إيفانتينو». فهذا الأخير له علاقة متينة مع الرئيس الأمريكي ترامب، حظر مراسيم الحفل الذي أقيم بمناسبة فوزه للمرة الثانية في الانتخابات الرئاسية، ويوم 5 دجنبر 2026 تلقى ترامب، الذي يتحمل المسؤولية فيما يقع من إبادة بفلسطين وبالشرق الأوسط عموما وعلى العدوان

التتمة في ص 08

على إيران وحصار العديد من الدول وعلى رأسها كوبا، من رئيس الفيفا جائزة عبارة عن يد ترفع مجسما للكرة الأرضية يحيط به زخرف من الأوراق الذهبية، ومراسيم تسليم الجائزة هذه أشبه بترضية لمن خاب امله في الفوز بجائزة نوبل للسلام. في هذا السياق وجب التذكير ايضا ان رئيس الفيفا زار البيت الأبيض هذا العام عدة مرات وله علاقات جيدة مع ترامب الذي هدد بحرمان مدن ذات اغلبية ديمقراطية مثل لوس انجلس وسياتيل وبوسطن من استضافة مباريات لكأس العالم. لهذا فرئيس الفيفا يستفيد من علاقته بترامب بهدف ابعاد كل العراقيل التي من شأنها افساد كأس العالم الحالية. وفي هذا الإطار نفسه دعت منظمات دولية منها تحالف الرياضة والحقوق ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايش ووتش ومراسلون بلاحدود، الاتحاد الدولي لكرة القدم الى تنظيم كأس عالم لكرة القدم يحترم حقوق المشجعين واللاعبين والعمال والصحفيين والمجتمعات المحلية، ويأتي ذلك لان «جياني إنفانتينو» -الرئيس الحالي للفيفا-أدلى بتصريحات مؤيدة للسياسات الداخلية للرئيس الجمهوري خلال منتدى الاعمال الأمريكي الذي عقد في ميامي حيث قال ان: « ترامب ينفذ ببساطة وعوده الانتخابية...واعتقد انه علينا جميعا دعم هذه الجهود». ويعد هذا الامر موقفا صريحا في نقاش سياسي داخلي في الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي يتنافى مع موقف الحياد المطلوب التشبث به من طرف الفيفا ومسؤوليها.

بصدد كرة القدم دائما وفي إطار التهيؤ لكأس العالم برسم 2030 الذي ستنظمه بالشراكة كل من اسبانيا والبرتغال والمغرب، تتم تهيئة البنية التحتية لهذه البلدان لاستقبال الفرق المشاركة والوفود المرافقة لها والضيوف والمتتبعين من صحفيين وجمهور كرة القدم. هكذا قام المغرب ببناء ملاعب جديدة لكرة القدم وتأهيل وتوسيع الموجودة، وبناء الطرق السيارة وتوسيع شبكة السكك الحديدي والقطارات فائقة السرعة وبناء الفنادق وتهيئة المدن وغيره. كل هذه المشاريع الضخمة والمكلفة مالية ستدفع الدولة لا محالة للمزيد من الاقتراض وهي التي راكمت الديون الداخلية والخارجية بالمليارات من الدولارات. هذا في وقت يعرف فيه مغرب الهامش شبه عزلة لانعدام الطرق وغياب إمكانيات التواصل حتى عبر الانترنيت والجوال. كما ان المرفق الاجتماعي بالبلاد، من صحة وتعليم ومؤسسات عمومية تعرف أوضاعا كارثية. في ||إطار الاستعداد للمونديال أيضا قامت الدولة بتطبيق قانون نزع الملكية وشرعت في هدم البيوت بل احياء بكاملها تحت دريعة «تهيئة المدن وتعزيز جماليتها بما يتماشى مع المعايير الدولية». ويرى حقوقيون ان عملية الهدم هذه التي تطبق بشكل سريع ومباغت للسكان ومن دون تعويضهم ماليا او منحهم سكن لائق يرضيهم هو انتهاك لحقوقهم، وانه لمن المؤسف ان يكون الاستعداد للمونديال وتطبيق قانون نزع الملكية بالمغرب ستنتج عنه مظاهر التشرد بل آفات اجتماعية ستكون عواقبها وخيمة.

حول الاتحاد الدولي لكرة القدمFIFA

على فقير

1 - التعريف:

تأسس الاتحاد سنة 1904من طرف بعض الدول الأوروبية فقط. لم يصبح عالميا وفاعلا الا في أواخر العشرينات من القرن الماضي، عشية تنظيم أول كأس عالمي لكرة القدم سنة 1930 بالأوروغواي Uruguay بأميركا الجنوبية.

يعتبر الاتحاد الدولي لكرة القدمFIFA جمعية تضم 211 عضو.

يوجد المقر المركزي للاتحاد بمدينة زوريخ بسويسرة.

يحدد الاتحاد أهدافه الأساسية في: « تطوير اللعبة: العمل على نشر لعبة كرة القدم والارتقاء بها وتطويرها في جميع أنحاء العالم تقنياً وإداريا.

تنظيم البطولات: الإشراف على تنظيم البطولات الدولية الكبرى، وعلى رأسها الحدث العالمي الأبرز بطولة كأس العالم.

تعزيز النزاهة: حماية مباريات ومسابقات كرة القدم من كافة أشكال التلاعب والتأثير غير القانوني عبر تطبيق تدابير وقائية صارمة.

تطوير القيم الإنسانية: تسخير الرياضة وقيمها لتعزيز السلام والتنمية المستدامة ودعم القيم الإنسانية».

من أهم الأنشطة التي يسهر عليها:

كأس العالم الذي يقام كل 4 سنوات، كأس العالم النسوي، كأس الأندية.

2 - التسيير:

يقوم بتسيير مختلف مرافق وأنشطة الاتحاد الدولي لكرة القدم:

مجلس الاتحاد: 37 عضو: 9 اوروبا، 7 افريقيا،7 اسيا، 5 اميركا الشمالية والكرايب، أميركا الجنوبية 5، اوقيانوسيا 4

اللجن الدائمة: 9.

كانت أوروبا واميركيا الجنوبية تتناوب عن تنظيم تظاهرة الكاس العالمي الى حدود العقود الأخيرة.

3 – التمويل:

«يعتمد الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) في موارده المالية بشكل رئيسي على دورته التجارية التي تستمر لأربع سنوات والتي يتوجها حدث كأس العالم. وتعد عائدات الدورة المالية الممتدة (2023 - 2026) هي الأضخم في تاريخ المنظمة، حيث تُقدر إيراداتها بنحو 13 مليار دولار أمريكي (ما يقارب 130 مليار درهم)، وتتوزع على أربعة مصادر رئيسية:

حقوق البث التلفزيوني: المصدر الأكبر لدخل الاتحاد، حيث يُتوقع أن تجني البطولة الحالية وحدها ما يقارب 4 مليارات دولار عبر بيع حقوق البث لشبكات التلفزة العالمية.

التسويق والرعاية: تشمل عقود الرعاية مع الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، والشركات التجارية الراعية للبطولات، ويُقدر دخلها بـ 1.8 مليار دولار.

تذاكر المباريات وباقات الضيافة: قفزت إيرادات هذا البند لتتجاوز 3 مليارات دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى توسعة بطولة كأس العالم لتقام في 104 مباريات بدلاً من 64.[

حقوق الترخيص والتسويق التجاري: تتضمن عوائد استخدام العلامة التجارية للاتحاد، الألعاب الإلكترونية، والمنتجات المرخصة.

وتغطي هذه الإيرادات تكاليف تنظيم البطولات، ويُعاد ضخ الفائض لتمويل برامج تطوير كرة القدم العالمية ودعم الاتحادات الوطنية.»

هذا ما تدعيه الجهات المسؤولة في الاتحاد.

ميزانية الاتحاد ميزانية ضخمة تعادل ميزانيات بعض الدول الصغرى.

4 – ملاحظات:

من وراء زيادة عدد الفرق المشاركة من 32 الى 48 حسابات سياسة عامة ومالية خاصة.

أ – حول استثمارات الدول المنظمة والتنمية:

- الملاحظ أن «نفقات» المرتبطة بتنظيم كأس العالم لكرة القدم تساهم في تعميق الفوارق الجهوية (بين مناطق تهم مباشرة التظاهرات وأغلب المناطق التي تبقى بعيدة عن «الاستثمار»» في البنى التحتية والسياحة...).

- تسهام النفقات في ارتفاع المديونة حيث تعتمد أغلب الدول المنظمة لكأس العالم على القروض

- عائدات «الاستثمار» تبقى ظرفية وأغلبها ينتهي مع نهاية التظاهرات الرياضة.

هل استفادت الرياضة القطرية بعد احتضانها لكأس العالم سنة 2024؟ كان عطاء فريقها خلال الدورة الحالية جد جد هزيلا. التحق الفريق ببلاده بعد نتائج 3 مبارات الأولى...

ب – حول نشر القيم الإنسانية وترسيخ السلم بين الشعوب:

فخلال تنظيم كأس العالم سنة 1934 بإيطاليا قاطعت الاوروغواي الدورة لأن إيطاليا قاطعت دورة 1930 بالأوروغواي، كانت ملاعب إيطاليا مزينة بالأعلام الفاشية. وقد صرح أنداك رئيس فيدرالية إيطاليا لكرة القدم: ويبقى اعلى هدف هذه التظاهرة هو اظهار للعالم أهمية الفكر الفاشي في الرياضة، كما تم استغلال الفاشي ميسولينين التظاهرة لتسويق أفكاره السياسية...

في سنة 1938، الولايات المتحدة الأميركية، سالفدور، كلومبيا، كوستا ريكا، كويانا، ميكسيك، اليبان، الارجنتين قررت عدم مشاركة في دورة فرنسا. للموقف علاقة مع صعود الجبهة الشعبية الفرنسية...

خلال اقصائيات 1969، نشبت الحرب بين الهوندراس والسالفادور بعد هزيمة الوندراس:5000 قتيل، في سنة1974 رفض فريق الاتحاد السوفيات مقابلة فريق الشيلي احتجاجا على الانقلاب الذي قاده الدكتاتور بنوشي. تم منع روسيا من مشاركة في اقصائيات الدورات الأخيرة لأسباب سياسية. هناك أمثلة كثيرة تبرهن عن وجود الرياضة عامة، وكأس العالم لكرة القدم خاصة في قلب السياسة.

لقد زار ترامب فريق مصر لتشجيعه عشية مبارة مصر وإيران.

لنتمعن كيف تعاملت شرطة الولايات المتحدة الأميركية وشرطة كندا مع وفود الأجنبية. لقد تعرض العديد من الأفارقة ولاعبي إيران، وأنصار القضية لفلسطينية ...لممارسات مهينة.

- حول القيم الاجتماعية: فزيادة على نشر الكراهية والشوفينية في أوساط الشباب، هناك ممارسات تتعارض مع القيم الانسانية: ترتفع نسبة الطلاق بأكثر من 25 في المائة خلال التظاهرات كأس العلم كما ترتفع نسب مختلف الجرائم (بسبب استهلاك الكحول، هزيمة فرقة، فوز الفرقة المفضلة...)

- وتبقى أكبر مهزلة ترتكبها الفيفا هو توشيح ترامب بوسام رجل السلام سنة 2025.

- تستغل الأنظمة وحكامها تنظيم التظاهرة للتستر عن المشاكل الطبقية الملموسة، كما يقع حاليا بالمغرب والبلدان المشابهة له.

2 يوليوز 2026

بناء الملاعب وضرب الحقوق:

الحرب الطبقية التي تحجبها الدعاية المخزنية الرسمية

المصطفى خياطي

صار العادي والبادي يدرك مدى التناقض والمفارقة بين الانبهار الإعلامي المنفوخ، بمستوى الترقي في السلم الكروي، وبين مستوى التدني والتأخر والتخلف على مستوى التقدم والتنمية البشرية على كل الأصعدة والقطاعات الأساسية التي هي المقياس الحقيقي لترتيب الدول ووضع مؤشرات القياس و التقييم لمدى حفاظها على سيادتها واستقرار شعوبها وأنظمتها. ومع ذلك وضدا على مطالب الشعب الذي رفع باسمه (جيل ز) شعار الصحة أولا) ومع اقتراب المغرب من استضافة تظاهرات رياضية كبرى، تتسارع وتيرة بناء وتأهيل الملاعب والفنادق والبنيات التحتية المرتبطة بها. وتُقدم هذه المشاريع في الخطاب الرسمي باعتبارها رافعة للتنمية، وفرصة لتعزيز مكانة البلاد على الصعيد الدولي، وجذب الاستثمارات والسياحة، وهذه فرصة للنظام لخلق نوع من الانتظارية داخل الأوساط الشعبية. غير أن القراءة الجدلية الماركسية لا تكتفي بمساءلة النتائج المعلنة، بل تنفذ إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج هذه المشاريع، وتسأل: من يستفيد؟ ومن يتحمل الكلفة؟ ولصالح أي طبقات تُعبأ الإمكانيات العمومية؟! لا توجد مشاريع اقتصادية أو عمرانية معزولة عن علاقات الإنتاج السائدة. فالدولة، ليست جهازا محايدا فوق الطبقات، بل تعد جزءا من البنية التي تنظم التوازنات الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، فإن تشييد الملاعب لا يُنظر إليه باعتباره مجرد خيار تقني أو رياضي، بل باعتباره سياسة عمومية تعكس أولويات محددة، وتوزيعا معينا للموارد والأعباء.

من هنا يبرز التناقض الأساسي: ففي الوقت الذي ترصد فيه اعتمادات مالية ضخمة للملاعب والطرق والمنشآت المرافقة، لا تزال قطاعات اجتماعية عديدة، مثل الصحة والتعليم والسكن والتشغيل البنيات التحتية في المدن والقرى البعيدة عن استقبال هذه التظاهرات تواجه تحديات كبيرة. وليس المقصود وضع الرياضة في مواجهة هذه الحقوق، بل مساءلة ترتيب الأولويات وكيفية توزيع الموارد بما يحقق العدالة الاجتماعية.

ويصبح هذا التناقض أكثر حدة عندما تؤدي بعض مشاريع التهيئة العمرانية، بحسب الحالات والوقائع الموثقة، إلى هدم مساكن أو نزع ملكيات أو نقل سكان من أحيائهم. فحتى عندما يتم ذلك في إطار القانون، فإن العدالة الاجتماعية تقتضي التشاور، والشفافية، وتعويضا منصفا، وضمان عدم الإضرار بالفئات الهشة. أما إذا شعر المواطن بأن مصلحته أصبحت ثانوية أمام متطلبات المشروع، فإن الحديث عن التنمية يفقد كثيرا من مضمونه الاجتماعي.

وفي التحليل الماركسي، يشكل السكن أكثر من مجرد جدران وسقف؛ إنه فضاء لإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة العاملة والكادحة، لذلك فإن المساس به دون ضمانات كافية لا يمثل مجرد إجراء إداري، بل يؤثر في الاستقرار الاجتماعي، ويعمق الإحساس بالتهميش، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود أو التي يرتبط سكنها بمكان عملها وكدحها، وهذا ما حدث في الرباط (حي المحيط مثلا) والدار البيضاء، المدينة القديمة مثلا.

وفي الجانب الآخر من المعادلة يقف آلاف العاملات والعمال الذين ينجزون هذه الأوراش. فالسباق مع الزمن لإنهاء المشاريع قبل المواعيد المحددة قد يفضي إلى تكثيف العمل، والضغط على اليد العاملة، وإطالة ساعات العمل، وزيادة مخاطر حوادث الشغل إذا لم تُحترم معايير السلامة والحقوق الشغلية. ومن منظور ماركسي، فإن قوة العمل تتحول في ظل منطق الربح إلى سلعة يُسعى إلى تعظيم مردودها بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يجعل النضال من أجل شروط عمل لائقة جزءا من الصراع الطبقي /الاجتماعي.

ولا يقتصر الأمر على ظروف العمل، بل يشمل أيضا الحق في التنظيم النقابي والتفاوض الجماعي. فالعمال الذين يطالبون بتحسين الأجور أو شروط السلامة ينبغي أن يتمكنوا من ممارسة حقوقهم القانونية دون تضييق، لأن التنمية التي تقوم على إضعاف الحقوق الاجتماعية تكون عرضة لإنتاج مزيد من التفاوت والاحتقان.

كما يثير توجيه الموارد العمومية نحو مشاريع ضخمة نقاشا حول طبيعة النموذج التنموي نفسه الذي سبق وقلنا فيه رأينا بوضوح. فمن منظور نقدي، قد تُمنح الأولوية لمشاريع ذات مردود اقتصادي أو رمزي سريع، في حين تتطلب معالجة الفوارق الاجتماعية استثمارات مستدامة في الخدمات الأساسية. ولا يعني ذلك أن الملاعب بلا قيمة، بل إن قيمتها الاجتماعية ترتبط أيضا بمدى اندماجها في مشروع تنموي يوازن بين الاستثمار والحقوق.

إن التجارب الدولية أظهرت أن التظاهرات الرياضية الكبرى قد تخلف آثارا متباينة. ففي بعض الحالات ساهمت في تطوير البنية التحتية وخلق فرص اقتصادية، وفي حالات أخرى تعرضت لانتقادات بسبب التهجير أو ارتفاع الكلفة أو ظروف العمل أو حتى ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (1٪ في 2014 بالبرازيل و2018 بروسيا) . لذلك فإن تقييم أي تجربة ينبغي أن يستند إلى الوقائع الملموسة، لا إلى الشعارات وحدها.

ويؤكد المنهج الجدلي أن كل تقدم مادي يحمل داخله تناقضات اجتماعية ينبغي معالجتها. فالمشكلة ليست في تشييد ملعب حديث، بل في أن يتحول هذا الإنجاز إلى غاية في حد ذاته، بينما تُهمش الأسئلة المتعلقة بالعدالة، والشفافية، والمشاركة الشعبية، وحماية الحقوق وضمان مردود أعلى من كلفة الإنجاز.

ومن هذا المنطلق، فإن الدفاع عن حقوق السكان المتضررين، وعن حقوق العاملات والعمال، لا يتعارض مع تشجيع الرياضة، بل يشكل شرطا لإنجاح أي مشروع وطني. فالإنسان ليس وسيلة لتحقيق التنمية، وإنما غايتها الأساسية.

إن الحركة النقابية، والجمعيات الحقوقية، والتنظيمات الديمقراطية، مدعوة إلى متابعة هذه الأوراش، ورصد آثارها الاجتماعية، والمطالبة باحترام القانون، وضمان التعويض العادل عند نزع الملكية، وتوفير شروط العمل اللائق، وتوسيع فضاءات الحوار مع الساكنة. فالمشاركة المجتمعية والرقابة المدنية عنصران أساسيان في أي تنمية مستدامة.

وفي النهاية، فإن السؤال الذي يطرحه التحليل الماركسي ليس: هل نبني الملاعب أم لا؟ بل: أي نموذج للتنمية نريد؟ هل هو نموذج يقيس النجاح بعدد المنشآت الخرسانية فقط، أم نموذج يجعل الإنسان وحقوقه وكرامته المعيار الأول لكل سياسة عمومية؟

إن الملاعب ستبقى شاهدة على مرحلة من تاريخ المغرب، لكن الحكم الحقيقي عليها لن يكون من خلال هندستها المعمارية أو عدد المباريات التي ستستضيفها، بل من خلال الأثر الذي تركته في حياة المواطنين. فإذا اقترنت هذه المشاريع باحترام الحقوق، والعدالة في توزيع الأعباء والمنافع، والعمل اللائق، فإنها يمكن أن تصبح مكسبا وطنيا. أما إذا ارتبطت، في بعض الحالات، بإضعاف الحقوق أو تعميق الإقصاء الاجتماعي، فإنها ستظل رمزا للتناقض بين بريق الإنجاز العمراني ومتطلبات العدالة الاجتماعية التي لا غنى عنها لأي تنمية حقيقية.

كرة القدم في خدمة «الأوليغارشية»:

الرياضة كأداة للهيمنة والإقصاء، كأس العالم نموذجا

محمد راشيدي

تكشف كأس العالم الحالية المنظمة بالولايات المتحدة الأمريكية، بجلاء تام، الطبيعة الطبقية للرياضة في ظل الرأسمالية الإمبريالية المعولمة. فما يُقدّم للجماهير كـ«احتفال أممي» بالرياضة، ليس في جوهره سوى واجهة براقة تُخفي وراءها منظومة من المصالح الأوليغارشية المتحكمة في مفاصل الاقتصاد العالمي، حيث تتحول الفيفا ذاتها إلى أداة طيّعة في يد كبريات الشركات العابرة للقارات وحلفائها من الأنظمة الإمبريالية.

إن المعايير المزدوجة التي تحكم تدبير هذه الكأس تفضح هذا التحالف الطبقي بوضوح لا لبس فيه. فبينما تواصل الفيفا إقصاء الرياضيين الروس منذ سنوات بذرائع سياسية صرفة، لا علاقة لها بالرياضة، فإنها في المقابل تستقبل بحفاوة كيانا صهيونيا يرتكب جرائم حرب موثقة بغزة وعموم الشرق الأوسط، بل إن رئيس هذه المؤسسة الأممية لم يتردد في منح جائزة «السلام» لرئيس تلطخت يداه بدماء الشعوب المضطهدة. هذا التناقض الصارخ ليس زلة عابرة، بل هو تعبير بنيوي عن طبيعة الفيفا كمؤسسة تخضع بالكامل لمنطق الهيمنة الإمبريالية، حيث يُعاد تعريف «الشرعية الرياضية» وفق موازين القوى السياسية والمالية، لا وفق أي معيار أخلاقي أو رياضي حقيقي.

وما يعزز هذا التحليل هو ما رافق تنظيم الكأس من مظاهر تمييز وعنصرية صريحة، تجلت في إغلاق الحدود أمام لاعبين ووفود بدافع الكراهية والانتماء الجغرافي والسياسي. ولعل أبرز مثال على هذا الإقصاء المنهج هو ما تعرض له المنتخب الإيراني، الذي لم يُسمح لبعثته بالإقامة على الأراضي الأمريكية إلا خلال الوقت الضيق المخصص لخوض مبارياته فقط، إذ يُفرض عليه مغادرة البلاد فور انتهاء كل مباراة، في معاملة تمييزية فجة تكشف كيف تتحول الاعتبارات الجيوسياسية والعداء المُعلن لدولة بعينها إلى معيار يعلو على أي منطق رياضي أو تنظيمي، ويُحوّل بعثة رياضية بأكملها إلى «ضيف غير مرغوب فيه» يُراقَب دخوله وخروجه كأنه تهديد أمني لا فريق قادم للمنافسة. هذا المشهد يعيد إلى الأذهان أن «عالمية» الرياضة المزعومة ما هي إلا قناع يُسدل حين تقتضي المصلحة الإمبريالية ذلك، ويُرفع حين تستدعي الحاجة لتلميع صورة الأنظمة المهيمنة. إن هذه الوقائع تثبت أن الرياضة، بعيدا عن الطوباوية البرجوازية الصغيرة التي تُقدّمها كفضاء «محايد» يجمع الشعوب، هي في العمق ساحة صراع طبقي وسياسي، تُدار وفق منطق رأس المال العابر للحدود، لا وفق منطق التضامن الإنساني.

وحين ننتقل إلى الحالة المغربية، نجد الصورة تتكرر بأدوات محلية: فالاستعدادات الجارية لاحتضان كأس 2030 بشراكة مع إسبانيا والبرتغال، تسير وفق النموذج ذاته من توظيف الأموال العمومية لخدمة مصالح ضيقة، عبر نزع ملكية الفقراء وهدم مساكنهم لإفساح المجال أمام بنية تحتية «استعراضية»، في وقت يغرق فيه غالبية المغاربة في أتون الغلاء والهشاشة. إنها التبعية الإمبريالية ذاتها، تتخذ لبوسا محليا: طبقة حاكمة تنسجم مصالحها مع الأوليغارشية العالمية، على حساب الكادحين وسكان الأحياء الشعبية ومغرب الهامش.

إن مهمتنا كحزب طبقي، هي فضح هذا التماهي البنيوي بين الرياضة ورأس المال الإمبريالي، والعمل على بناء وعي جماهيري وشبابي قادر على تفكيك هذه الآلة الأيديولوجية، وربطها بالنضال الأشمل من أجل التحرر من الهيمنة الإمبريالية-الصهيونية ومن التبعية الطبقية المحلية، في أفق بناء جبهة شعبية عريضة تجمع كل المتضررين من هذا النظام العالمي الجائر.

الرياضة وحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، فلسطين

عصام الخالدي

الرياضة هي أحد عناصر الثقافة الفلسطينية، وجزء لا يتجزأ منها، وكان لها دائماً دور في إغناء الثقافة وإبراز الهوية الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى أنها كانت على الدوام وسيلة عظيمة من أجل تربية الأجيال وشحنهم بروح العطاء والعمل الطوعي ونكران الذات والتزام القيم الأخلاقية وحب الوطن. وليس من المبالغ فيه أنه لم يؤدِّ أي نشاط آخر (باستثناء النشاط الكشفي) هذا الدور الذي أداه النشاط الرياضي في تعميق الحس الأخوي بين أبناء فلسطين، وفي تقاربهم، منذ عشرينيات القرن الماضي حتى الآن. وما يميز الرياضة الفلسطينية هو شتاتها ومرونتها وتداخلها مع أوجه الحياة كافة؛ الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية، وغيرها. وقد كان للأوضاع التي مر بها شعبنا انعكاساتها في نمو الحركة الرياضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه، كانت الرياضة قوة ناعمة، وأدت دوراً إيجابياً إلى حد ما في المسار السياسي الفلسطيني.

لمحة تاريخية

من الجدير بالذكر أن الرياضة ليست ظاهرة جديدة في فلسطين بصورة عامة، وفي غزة بصورة خاصة، إنما بدأت بالنشوء منذ عشرينيات القرن الماضي، وهذا أحد الأخبار التي نُشرت في صحيفة «فلسطين» عن إحدى المباريات في أيار/مايو 1927 بين النادي الأرثوذكسي في يافا ونادي الرياضة في غزة، وهو أحد الأندية الرياضية الأولى التي تأسست في فلسطين:

«إن ما حدث في غزة مؤخراً كان من أبرز مظاهر هذه النهضة [الرياضية]، فقد كانت روحهم الوطنية وتقاربهم واضحَين في أثناء المباراة وبعدها.»[1]

في سنة 1934، تأسس نادي غزة الرياضي، وبعدها تأسست بعض الأندية في غزة وخان يونس في الأربعينيات. أمّا في الخمسينيات، فقد قامت وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بافتتاح مراكز خدمات في جباليا، ورفح، وخان يونس، والشاطئ، والنصيرات، والبريج، والمغازي، والتي أصبحت أندية لها فرقها الخاصة، وشاركت في البطولات المحلية والعربية، وكان لها دور كبير في تطوير الرياضة في القطاع، وبلغ عدد الأندية الرياضية في القطاع قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 نحو 58 نادياً، بفرقها الكروية ذات الدرجات الممتازة والأولى والثانية والثالثة.[2]

وليس من باب المبالغة أن الرياضة في قطاع غزة تميزت من مثيلاتها في مناطق الشتات، ويجدر بنا أن نذكر هنا أنه بعد النكبة، انتقل مركز ثقل الحركة الرياضية الفلسطينية من مدينة يافا إلى قطاع غزة، التي شهدت تحت الإدارة المصرية تطوراً ملحوظاً في مجالات عديدة، منها الرياضة (التي احتفظت بهويتها الفلسطينية). وفي سنة 1962، أعيد تأسيس الاتحاد الرياضي الفلسطيني – لجنة كرة القدم في قطاع غزة– وكان مركزه في نادي غزة الرياضي. في تلك الفترة، سعى الناشطون الرياضيون؛ إلياس مَنّة، وزكي خيال، وصبحي فرح (الذين كانوا ناشطين في الحركة الرياضية في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته)، وغيرهم، إلى تشكيل اتحادات رياضية متعددة لمعظم أنواع الرياضة التي كانت تمارَس في تلك الفترة. جرت كذلك محاولات لتشكيل اللجنة الأولمبية الفلسطينية التي أرسلت طلباً للانضمام إلى اللجنة الأولمبية الدولية، مرفقة فيه متطلبات اللجنة الدولية كاملة.[3]

ومن المعروف أنه من أجل الانضمام إلى اللجنة الأولمبية الدولية، فإنه يتوجب على الجهة المقدمة للطلب أن يكون لديها على الأقل خمسة اتحادات رياضية منضمة إلى الاتحادات الدولية، ومع الأسف، فإن معظم الاتحادات الدولية رفضت طلب انضمام الاتحادات الفلسطينية، التي تتضمن اللجنة الأولمبية الفلسطينية، واتحاد كرة القدم الفلسطيني (باستثناء كرة الطاولة وكرة السلة، فقد اعتُرف بهما سنة 1964، وألعاب القوى سنة 1965) تحت حجة أنه ليست هناك دولة اسمها فلسطين (بعد استشارة الأمم المتحدة)، وأن الوضع القانوني (Status) لقطاع غزة هو أنه كان يخضع للإدارة المصرية، وليس دولة مستقلة.[4]

وكانت مشاركة فلسطين في دورة الألعاب العربية الأولى سنة 1953 في الإسكندرية، وفي الدورة الثالثة في المغرب سنة 1961، مؤشراً واضحاً على ما وصلت إليه الحركة الرياضية الفلسطينية في تلك الفترة. وكانت أول مشاركة لفلسطين على الصعيد الدولي في سنة 1966 في بنوم بنه في دورة الصداقة، أو كما كانت تسمى بألعاب القوات الجديدة الناشئة (جانيفو GANEFO). وترأس البعثة القيادي البارز في الحركة الرياضية الفلسطينية زكي خيال، والإداريون زهير الدباغ، وإلياس منّة من قطاع غزة. وكان عناصر المنتخب الفلسطيني يتجمعون من الداخل (قطاع غزة)، ومن الشتات (مصر، وسورية، ولبنان).[5]

في نهاية السبعينيات، تأسست رابطة الأندية في القطاع، وكان هناك تعاون وثيق مع رابطة الأندية في الضفة الغربية، تمثل في لقاءات كروية بين أندية الجانبين. وبعد توقيع اتفاقات أوسلو، أصبح مركز ثقل الحركة الرياضية في غزة، إذ أصبحت الرياضة الفلسطينية ترتكز على مؤسسات «دولة» تنظم عملها، وتوجه عمل الاتحادات الفرعية، وترعى العلاقات مع الاتحادات الرياضية الدولية. وهكذا استمرت الرياضة الفلسطينية في النمو، على الرغم من العوائق التي كان يضعها الاحتلال، والتي تمثلت في اعتقال الرياضيين، ومنْع سفرهم وعرقلة تنقلهم، إلى أن بدأ الحصار على القطاع الذي فرضته إسرائيل منذ سنة 2007 -بالإضافة إلى حالة الانقسام- وهما الأمران اللذان كانت لهما آثارهما السلبية في مسيرة الحركة الرياضية في القطاع وتطورها.[6]

حرب الإبادة ودمار البنية التحتية للرياضة

لا تقتصر الإبادة الجماعية على القتل والمجازر والتعذيب والتجويع فحسب، بل تشمل كذلك محو التاريخ والهوية، والقضاء على هذا الميراث الثقافي كله، الذي يتضمن الرياضة الفلسطينية، التي بدورها تشكل إرثاً ثقافيا منذ نحو قرن من الزمن. ومن المعلوم والواضح أن الرياضة الفلسطينية كانت، وما زالت، تشكل كابوساً يؤرق مضاجع إسرائيل منذ فترة الأربعينيات من القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر، وذلك لما تحمله من اسم فلسطين وعلم فلسطين وشعب فلسطين، فخصمنا هذا يدرك أهمية الرياضة جيداً، وينظر إليها على أنها نشاط سياسي وفكري أكثر من كونه ترفيهيا، ويدرك ما تحمله في طياتها من إمكانات، وأهمية وطنية وفكرية وأخلاقية وتربوية وصحية وغيرها.

لا تختلف آثار هذا الدمار الذي ألحقه الإرهاب الصهيوني بقطاع غزة عن دمار نكبة 1948؛ فقد طال الدمار المنشآت، والرياضيين، والمدربين، والقياديين الرياضيين، والصحافيين الرياضيين. وكما هو معروف، فإن الاحتلال كان يستهدف هذه المنشآت والرياضيين في فترة الحصار، مدعياً أن الصواريخ كانت تطلق من هذه المنشآت. وتشير التقارير إلى تدمير خمسين منشأة رياضية، واستشهاد أكثر من 410 رياضيين. وبحسب بعض الإحصاءات، فقد دُمِّر أكثر من 70% من المنشآت الرياضية في قطاع غزة (90% في المحافظات الجنوبية)، إضافة إلى الشلل الكامل للنشاطات الرياضية.[7]

ومع الأسف، بسبب الأوضاع الصعبة التي يمر بها القطاع، فإنه لا توجد بيانات دقيقة عن حجم الدمار الذي طال المنشآت الرياضية، ولكن توجد تقديرات وبيانات حصلنا عليها من بعض الزملاء العاملين في قطاع الرياضة في غزة (على الرغم من صعوبة الإنترنت ووسائل الاتصال مع العالم الخارجي وندرتها)، ومن المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ومن الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، وبعض الوكالات الإخبارية.

.....

الخاتمة

إن السؤالين اللذين يطرحان نفسهيما هنا الآن هما؛ أولاً، هل سيكون من السهل إعادة بناء ما تدمر من البنية الرياضية التحتية؟ ثانياً، هل ستعود الرياضة في قطاع غزة كما كانت عليه من قبل، بعد سقوط أكثر من 400 شهيد رياضي وقيادي رياضي، ووقوع تدمير كلي للبنية التحتية الرياضية؟ طبعاً الإجابة صعبة عن هذين السؤالين. نعم، لن تعود الرياضة كما كانت عليه من قبل، لكن التجارب السابقة علّمتنا أنه في ظل الحصار الذي فُرض على القطاع، كان هناك تراجع نسبي في النمو الرياضي بسبب العراقيل. ثانياً، إن ما يتميز به شعبنا الفلسطيني هو مرونتة في العودة إلى الوضع السابق للضربات القاسية. ثالثاً، الرياضة في قطاع غزة لها تاريخ وجذور تمتد إلى عقود عديدة من الزمن، وهو ما يجعلنا نجزم بأن استعادة شفاء الحركة الرياضية في قطاع غزة ستكون صعبة، لكن لن تكون مستحيلة. رابعاً، سوف يكون للتعاطف الدولي وتعاطف الشعوب العربية مع معاناة شعبنا في القطاع دور كبير في إعادة بناء الحركة الرياضية الفلسطينية وبنيتها التحتية هناك. خامساً، يُعد هذا الدمار الذي تلحقه إسرائيل بالرياضة الفلسطينية مصدر إلهام للرياضة الفلسطينية لتظل قادرة على المنافسة في المستقبل.

وتؤكد لنا التجارب السابقة أن الرياضة الفلسطينية تتميز بالقدرة على الصمود والتعافي بسرعة من الصعوبات، وهذا ما رأيناه في قطاع غزة بعد النكبة. وكذلك بعد قبول فلسطين في عضوية الاتحاد الدولي لكرة القدم، فقد كان ترتيب فلسطين في الـ «فيفا» سنة 1999 (أي بعد قبولها في الـ «فيفا» بعام واحد - 1998) 191، ليرتفع إلى المرتبة 73 سنة 2018، ويصل في وقتنا الحاضر إلى المرتبة 94. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من حرب الإبادة هذه، فقد نجح منتخب فلسطين الأول لكرة القدم في الوصول إلى الدور الثاني من بطولة كأس آسيا في قطر 2023 لأول مرة في تاريخه، والوصول إلى الدور الثالث (الحاسم) من تصفيات كأس العالم لأول مرة في تاريخه أيضاً. هذا بينما شاركت فلسطين في أكبر بعثة رياضية في تاريخها خلال أولمبياد باريس 2024، التي تأهل إليها اللاعب عمر إسماعيل حنتولي، في لعبة التايكواندو، كثاني لاعب فلسطيني يضمن الحضور في الأولمبياد عن طريق التصفيات والنقاط تاريخياً.

عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ترامب يستغل الكارثة الطبيعية التي حلت بفنزويلا لترسيخ هيمنته عليها

لاتزال حصيلة ضحايا الزلزالين العنيفين اللذين ضربا فنزويلا يوم الأربعاء 24/06/2026 تواصل الارتفاع، فقد أعلنت السلطات الفنزويلية أن عدد الوفيات بلغ ما لا يقل عن 1430 شخصًا، وأصيب أكثر من 3300 آخرين، بينما لا يزال نحو 50 ألف شخص في عداد المفقودين، معظمهم تحت أنقاض المباني المنهارة. وقد تسببت الهزتان الأرضيتان، اللتان بلغت قوتهما 7.2 و7.5 درجة على مقياس ريختر، في دمار واسع طال ولايات عديدة منها كاراكاس، ولا غوايرا، وميراندا، وأراغوا، وكارابوبو، وفالكون.

ح . ب

وبحسب المعهد الأمريكي للدراسات الجيولوجية (USGS)، فإن عدد الضحايا قد يتجاوز عشرة آلاف قتيل، ما يجعل هذه الكارثة واحدة من أكثر الزلازل فتكًا في تاريخ أمريكا اللاتينية الحديث. كما لا تزال مناطق واسعة، خاصة حول مركز الزلزال في مدينة مورون، تعاني من انقطاع شامل للتيار الكهربائي، الأمر الذي يزيد من تعقيد عمليات الإغاثة والإنقاذ. لهذا ففرق الإنقاذ تواجه تحديات كبيرة تسببت فيها هشاشة البنية التحتية التي تأثرت بسنوات من العقوبات الاقتصادية والأزمات المتلاحقة، وهذا ما جعل المجتمع الدولي يحمل المسؤولية للولايات المتحدة الامريكية، فهي التي فرضت نفوذها السياسي والاقتصادي على فنزويلا عقب الإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو في يناير 2026، كما فرضت عليه حصارا اقتصاديا قبل ذلك بسنوات.

وللتذكير بجزء من تاريخ هذا البلد، بما فيه ما مربه من أزمات وكوارث طبيعية وغيرها واستخلاص العبر منها، يجب استحضار سنة 1998 حين فاز الرئيس هوغو تشافيز بالانتخابات وسط موجة من الحماس الشعبي، وفي الوقت نفسه، هطلت أمطار غزيرة استمرت عدة أيام على سلسلة جبال الساحل التي تفصل وادي كاراكاس عن البحر الكاريبي، مما أدى إلى انهيارات أرضية كارثية. ولم تكن هذه مجرد كارثة طبيعية، إذ إن الحكومات الفاسدة والموالية للولايات المتحدة، في عهد الجمهورية الرابعة، سمحت ببناء أعداد كبيرة من المساكن في مجاري الأنهار الجافة التي تغذيها تلك السلسلة الجبلية. وقد اعتبر ذلك إهمالا جسيمًا لأن تلك المجاري تتحول عند أول هطول غزير للأمطار إلى سيول جارفة لا يمكن السيطرة عليها، والامطار التي هطلت في تلك الفترة أدت الى تدمّير مئات المنازل، ولم يتم الحسم بشكل نهائي في عدد الضحايا لتلك الكارثة بحيث تم الاكتفاء بطرح تقديرات وصلت إلى 80 ألف قتيل.

في تلك الفترة حاولت الولايات المتحدة استغلال أوضاع الازمة تلك لممارسة ضغوط على الرئيس الجديد، هوغو تشافيز، عبر عرض ما وصفته بـ«مساعدات إنسانية »، غير أن تشافيز رفض تلك المساعدات لأنه لم يكن يرغب بدء ولايته وهو مدين بهذه المساعدات التي رأى أنها لم تكن إنسانية محضة، بل ورائها اهداف أخرى غير معلنة. فليس بخاف ان واشنطن كانت في حقيقة الامر تسعى من وراء ذلك العرض المقدم لتشافيز آنذاك تعزيز علاقة التبعية ذات الطابع الاستعماري مع الحاكم الجدد لفنزويلا، أي إحياء العلاقة نفسها التي أرستها ايام زمان، أي منذ 1908، مع الحكومات المتعاقبة في هذا البلد.

كما هو معلوم، ففي الأيام القليلة الماضية، أي يوم 24 يونيو 2026، وإثر الاحداث المأساوية التي خلفها الزلزالان القويان اللذين ضربا فنزويلا، أعلن الرئيس الامريكي ترامب على الفور عزمه تقديم «مساعدة سخية» من طرف حكومته إلى الشعب الفنزويلي، قائلا: «الولايات المتحدة مستعدة وراغبة وقادرة على تقديم المساعدة!»، مضيفا أنه أمر جميع الوكالات الفيدرالية بـ»الاستعداد للتحرك بسرعة». وأضاف: «سنقف إلى جانب أصدقائنا الجدد والعظماء». ومن جانبه، كتب وزير الخارجية ماركو روبيو على منصة «إكس» قائلا: «تتوجه أفكارنا إلى كل من فقدوا أحد أحبائهم، وإلى الجرحى، وإلى رجال الإنقاذ الشجعان الذين يواصلون عملهم بلا كلل في أعقاب هذه الكارثة. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب الفنزويلي في هذه الأوقات الصعبة، وبناءً على توجيهات الرئيس ترامب، تنشر وزارة الخارجية فورًا فرق البحث والإنقاذ، والموارد الطبية، وترسل المساعدات الإنسانية إلى فنزويلا».

فهل فعلا عروض «المساعدة الإنسانية» التي تقدمها إدارة ترامب هي نابعة من دوافع إنسانية؟

ان الأدلة المتوفرة تشير إلى عكس ذلك لان الولاية الامريكية، وذلك منذ الولاية الأولى للرئيس ترامب عام 2018، فرضت سلسلة غير مسبوقة من العقوبات الاقتصادية التي يصفها الرأي العام الدولي بأنها غير قانونية، شملت حظر صادرات النفط، تجميد الموارد المالية الفنزويلية، وفرض عقوبات على السلطات الفنزويلية وعلى مشتري النفط الفنزويلي حول العالم. كما شملت مصادرة شركات وسفن وممتلكات فنزويلية، إلى جانب إجراءات أخرى تصنف بالإجرامية منها قيام امريكا بأعمال تخريبية بداخل فنزويلا، والاقدام على محاولات انقلابية عديدة، الشيء الذي أدى إلى انهيار اقتصاد البلاد الذي كان يعتمد سابقا على العائدات النفطية. ففي الفترة ما بين بين يناير 2017 وعام 2024، بلغت خسائر فنزويلا الناجمة عن هذا العدوان ما يعادل 213% من ناتجها المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 77 مليون دولار يوميًا، وإثر هذه الاعمال العدوانية والتخريبية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الدولة الفنزويلية أصبحت هذه الاخيرة أضعف قدرة على إنقاذ سكانها والتعامل مع آثار الكارثة الحالية. فالسلطات الأمريكية لم تتسبب فعلا في وقوع الزلزال، فهو ظاهرة جيولوجية طبيعية، لكنها دمّرت الاقتصاد الفنزويلي، مما فاقم آثار الكارثة الطبيعية، مع علمها بأن المدنيين هم من سيصبحون ضحايا كل ما تقوم به من حصار وتخريب.

في إطار هذه التعديات الامريكية على فنزويلا، وجب التوضيح انه لا يكاد يمر يوم دون أن تنتقص إدارة ترامب من السيادة الفنزويلية، محولة البلاد تدريجيًا ليس فقط إلى دولة تابعة أو محمية، بل إلى دولة مستعمرة محرومة من استقلالها الوطني. فقد صرح وزير الخزانة في إدارة ترامب بأن فنزويلا ستُجبر على اعتماد الدولار عملة وحيدة للتعاملات الداخلية والتجارة الخارجية. وهكذا ففي إطار هذه المأساة تسعى السلطات الأمريكية ايضا إلى نشر قوات عسكرية في مواقع استراتيجية داخل الأراضي الفنزويلية، والسيطرة على نقاط محورية، وجمع مزيد من المعلومات عن المجتمع الفنزويلي، وإقناع شعب أنهكته سنوات من الأزمة التي كانت ورائها الامبريالية الامريكية نفسها، تسعى هذه الأخيرة الى اقناع الفنزويليين بأن هذه الامبريالية قد تحولت، بين ليلة وضحاها، الى أفضل حليف وأكبر صديق.

في هذا السياق وأخذا بعين الاعتبار المعطيات السابقة، يرى عدد من المحللين أن الولايات المتحدة، وإن لم تكن مسؤولة عن وقوع الزلزال، فإن هذه الكارثة تشكل اختبارًا حقيقيًا لمدى التزام واشنطن بتحمل تبعات تدخلها في البلاد، خصوصاً بعد إعلانها في الأشهر الأخيرة سيطرتها على جزء من إدارة العائدات النفطية والذهب الفنزويلي، في إطار ترتيبات اقتصادية جديدة أعقبت سقوط نظام مادورو. وفي هذا السياق نفسه، اعتبر عدد من المتتبعين، ومنهم أمريكيين، أن المبلغ المعلن تقديمه كمساعدات لفنزويلا لا يتناسب مع حجم الكارثة ولا مع الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في هذا البلد، مؤكدين أن المسؤولية الحالية تتجاوز مجرد تقديم دعم إنساني محدود. وزيادة على الدعم المالي فهذه الكارثة تلقي في نفس الوقت بظلالها على السياسة الأمريكية تجاه المهاجرين الفنزويليين، إذ يتطلب الامر ان تقوم الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في خططها الرامية إلى ترحيل آلاف المهاجرين إلى بلدهم، في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي تعيشها فنزويلا.

في الختام، وجب التذكير انه رغم التصريحات الأمريكية التي تتحدث عن تحسن الأوضاع الاقتصادية، فان المؤشرات تبين استمرار تراجع الاقتصاد الفنزويلي، حيث سجل أدنى معدل نمو له منذ عام 2021، ويؤكد خبراء اقتصاديون أن العقوبات الأمريكية ساهمت في تقليص الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها البلاد في تمويل الواردات والخدمات الأساسية، الأمر الذي زاد من هشاشة البنية التحتية وجعل مواجهة آثار الزلزال أكثر تعقيدا. وفي ظل استمرار عمليات الإنقاذ وارتفاع أعداد الضحايا، يبقى السؤال مطروحًا حول قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها السياسية والإنسانية، ومدى استعدادها لتحمل مسؤولياتها في المساهمة المالية على إعادة إعمار بلد أصبحت تمارس فيه نفوذا مباشرًا بدل السعي لاستغلال أي فرصة وكل ازمة يمر بها هذا البلد لتعزيز هيمنتها عليه.

من التصفيق للفرجة إلى صناعة الوعي: نحو نضال شبابي طبقي

محمد راشيدي

منذ عقود، تحولت الرياضة، وكرة القدم تحديدا، من نشاط شعبي بسيط إلى أداة طيّعة في يد الرأسمال العالمي، توظّف لتخدير الوعي الطبقي وتحويل طاقات الشباب من فعل نضالي مُنتج إلى فرجة استهلاكية عابرة. وما نشهده اليوم من زخم إعلامي واقتصادي حول كأس العالم الحالية، وما يليها من استعدادات محمومة لنسخة 2030 التي سيحتضنها المغرب، ليس سوى تجسيد فج لهذه المعادلة: رأسمال يتضخم، وشعوب تُفقر، وشباب يُدجّن بأفيون التصفيق بدل أن يُسلّح بوعي طبقي يخدم قضاياه الحقيقية.

الرياضة كأداة أيديولوجية في خدمة الرأسمال

لم يعد خافيا أن الفيفا، بوصفها المؤسسة الأممية المهيمنة على كرة القدم، تحولت إلى إمبراطورية مالية تدر مليارات الدولارات على كبريات الشركات العابرة للقارات، عبر عقود البث والإشهار والرعاية. هذه الإمبراطورية لا تخفي انحيازها الطبقي والسياسي: فهي تواصل إقصاء الرياضيين الروس بذريعة سياسية، بينما تفتح ذراعيها لكيان صهيوني يرتكب جرائم حرب موثقة بغزة والشرق الأوسط والعالم، بل إن رئيسها لم يتوان عن تقديم جائزة «السلام» لرئيس تلطخت يداه بدماء الشعوب. هذا التناقض الصارخ يكشف بجلاء أن الرياضة، في ظل الهيمنة الإمبريالية، ليست مجالا «محايدا» كما يُروّج، بل ساحة صراع طبقي وسياسي بامتياز.

إن هذا التوظيف الأيديولوجي للرياضة ليس جديدا في التحليل الماركسي؛ فلينين نفسه نبّهنا إلى أن البرجوازية تُنتج أدوات متعددة لتخدير الجماهير وصرفها عن صراعها الطبقي الحقيقي، وغرامشي طوّر هذا الطرح عبر مفهوم «الهيمنة» الثقافية التي تعيد إنتاج القبول الطوعي للنظام القائم عبر مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والرياضة.

الإعلام الرياضي وصناعة التنميط الأيديولوجي

لا يمكن فهم هذه الهيمنة دون الوقوف عند الدور المركزي الذي تلعبه الآلة الإعلامية الرياضية في تكريسها. فالإعلام الرياضي المهيمن، سواء القنوات العالمية الكبرى أو منصات البث الرقمي أو حتى وسائل التواصل الاجتماعي، لا يكتفي بنقل الأحداث، بل يُنتج خطابا أيديولوجيا متكاملا يُعيد تشكيل وعي الجماهير وفق مصالح رأس المال. فهو يُختزل السياسة في «الحياد»، ويقدم الاستغلال الاقتصادي في صورة «احترافية»، ويحوّل جرائم الحرب والتطهير العرقي إلى مجرد «خلافات سياسية» لا علاقة لها بالرياضة، بينما يمنح المساحة الكاملة لتلميع الأنظمة والشركات الراعية.

هذا الإعلام يمارس وظيفة تغييبية بامتياز: فهو يصرف انتباه الشباب عن قضاياه الحقيقية - البطالة، الغلاء، غياب العدالة الاجتماعية - نحو نقاشات سطحية حول التشكيلات والنتائج والصفقات، في نوع من «الأفيون» اليومي المُجدّد. كما يُسهم في تنميط الوعي عبر تكريس قيم الفردانية والمنافسة الحادة والنجومية الاستهلاكية، بدل قيم التضامن والعمل الجماعي التي يحتاجها الشباب لبناء وعيه الطبقي. وحين تتماهى هذه الآلة الإعلامية مع الخطاب الرسمي للدول المستضيفة، كما يحدث اليوم مع الترويج المكثف لمشروع «2030» بوصفه «إنجازا وطنيا» خالصا، فإنها تتحول إلى أداة تعمية تخفي حقيقة نزع الملكية وهدم المساكن وتوظيف المال العام لخدمة أجندات لا تمت بصلة لمصالح الكادحين.

2030: صناعة الحلم فوق أنقاض الفقراء

المغرب اليوم، وهو يستعد لاحتضان كأس العالم 2030 بشراكة مع إسبانيا والبرتغال، يقدّم نموذجا صارخا لهذه المفارقة الطبقية. فبينما تُرصد أموال طائلة لبناء الملاعب والطرق والبنى التحتية «العصرية»، ينزع ملك آلاف الأسر الفقيرة، وتهدم مساكن الكادحين لإفساح المجال أمام مشاريع «التبعية» و«الواجهة»، في وقت يئن فيه غالبية المغاربة تحت وطأة الغلاء والتضخم وتدهور القدرة الشرائية. إنها معادلة استعمارية-طبقية متجددة: رأسمال أجنبي ومحلي يستثمر في الإسمنت والصورة، بينما تتفاقم الهشاشة والفقر في الأحياء الشعبية ومغرب الهامش.

هذا النمط من «التنمية» ليس تنمية بالمعنى الحقيقي، بل هو تعبير عن التبعية الإمبريالية التي تُخضع اقتصاد البلدان الهامشية لمنطق الاستهلاك والاستعراض بدل الإنتاج والاستقلال.

الألتراس: بين الاحتواء والإمكانية النضالية

في هذا السياق، تطرح ظاهرة الألتراس بالمغرب نموذجا مركّبا يستحق وقفة تحليلية خاصة. فحركة الألتراس، التي انتشرت بقوة في المدرجات المغربية خلال العقدين الأخيرين، تعبّر في جوهرها عن طاقة شبابية هائلة قادرة على التنظيم الذاتي والإبداع الجماعي، من خلال الأغاني والتيفوهات والانضباط التنظيمي الداخلي لمجموعاتها. وهي بذلك تحمل بذرة إمكانية نضالية حقيقية: فالألتراس، حين ينتقل من التعبير الرياضي البحت إلى التعبير عن قضايا اجتماعية وسياسية - كما تجلى في محطات عديدة من تاريخها حين رفعت شعارات تندد بالغلاء والبطالة والقمع - يقترب من موقع الفاعل الطبقي الواعي، لا المتفرج السلبي.

ولعل أبرز تجليات هذا الوعي السياسي المتنامي داخل صفوف الألتراس المغربية هو الانخراط اللافت في دعم القضية الفلسطينية، إذ لم تتردد مجموعات الألتراس في مختلف الملاعب المغربية في رفع الأعلام الفلسطينية والتيفوهات المنددة بالعدوان الصهيوني، وترديد الهتافات المناهضة للتطبيع والداعمة لصمود الشعب الفلسطيني، في مشهد يعكس وعيا أمميا يتجاوز حدود المدرجات الضيقة نحو أفق أممي مناهض للإمبريالية والصهيونية. هذا الحضور الفلسطيني القوي في فضاء يُفترض أنه «رياضي بحت» يُثبت عمليا زيف الادعاء الرسمي بحياد الرياضة عن السياسة، ويُبرهن على أن الشباب المغربي، حين يُمنح الفرصة للتعبير الجماعي المنظم، ينحاز بشكل عفوي إلى قضايا العدالة والتحرر، بما يفتح إمكانية حقيقية لربط هذا الحس الأممي التلقائي بوعي طبقي منظم يفضح الروابط العضوية بين الإمبريالية والصهيونية والأنظمة التابعة.

غير أن الدولة والرأسمال لم يتركا هذه الطاقة دون محاولات احتواء ممنهجة: فمن جهة، يُمارَس قمع أمني ممنهج ضد أي تعبير سياسي داخل المدرجات، بما في ذلك أحيانا محاصرة التعبيرات الداعمة لفلسطين، ومن جهة أخرى، تُستثمر شعبية الألتراس تجاريا عبر تسويق منتجاتها ورموزها لصالح الشركات الراعية، في تفريغ ممنهج لمضمونها النضالي وتحويلها إلى مجرد «علامة تجارية» أخرى ضمن منظومة الاستهلاك. إن مهمة القوى التقدمية والشبيبة المناضلة هي الانتباه إلى هذه الطاقة الكامنة داخل صفوف الألتراس، والعمل على مد الجسور معها، لا باحتقارها أو تجاهلها كما تفعل النخب التقليدية، بل بالانخراط في نقاش جاد حول القضايا الطبقية والأممية التي تُشغل الشباب، بما يحوّل هذا الحماس الجماهيري العفوي إلى وعي منظم قادر على الفعل السياسي والنقابي.

من الفرجة إلى الوعي: أي أفق للشباب المناضل؟

إن مهمة الشباب المناضل، وفي القلب منه شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، ليست مقاطعة الرياضة أو تجاهلها، بل تفكيك بنيتها الأيديولوجية وكشف وظيفتها الطبقية، وإعادة تملك الفضاء الرياضي كأداة للتنظيم والتعبئة بدل أن يبقى أداة للتخدير. إن بناء هذا الوعي يمر عبر خطوات عملية: أولا، فضح الخطاب الإعلامي الرسمي الذي يُقدّم استضافة كأس العالم كـ«إنجاز وطني» يخفي وراءه معاناة حقيقية لسكان الأحياء المتضررة من نزع الملكية والهدم القسري. ثانيا، ربط قضايا الشباب الرياضية بقضاياهم الاجتماعية الأعمق: البطالة، غلاء المعيشة، غياب البنية التحتية الرياضية الشعبية الحقيقية في الأحياء الفقيرة مقابل الإنفاق الباذخ على ملاعب «الواجهة». ثالثا، الانفتاح على حركة الألتراس الشبابية وبناء جسور نضالية معها، بدل تركها فريسة سهلة للاحتواء التجاري والأمني، والبناء على حسها الأممي المتجذر تجاه القضية الفلسطينية كمنطلق لوعي طبقي أشمل.

الجبهة الشعبية كأفق استراتيجي

لا يمكن لهذا النضال الشبابي أن يكون معزولا عن الأفق الاستراتيجي الأشمل الذي يتبناه حزبنا: بناء جبهة شعبية عريضة تجمع العمال والفلاحين الفقراء والكادحين وشباب الأحياء الشعبية ومغرب الهامش، في مواجهة التحالف الطبقي الحاكم المرتبط عضويا بالإمبريالية العالمية. فقضية «كأس العالم 2030» ليست قضية معزولة، بل هي حلقة من حلقات مسلسل التبعية والنهب الذي يطال كل مناحي الحياة.

إن شبيبة النهج الديمقراطي مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تجاوز موقع «المتفرج المصفّق» نحو موقع «الفاعل الطبقي»، عبر فهم عميق لجذور الاستغلال، وربط النضال اليومي بالأفق الاستراتيجي لبناء مجتمع متحرر من الهيمنة الرأسمالية والإمبريالية.

إن المعركة الحقيقية ليست في الملعب، بل في الوعي الذي يُبنى أو يُغيّب حوله.

المرأة الأمازيغية عبر التاريخ

محمد ارجدال

تؤكد الدراسات الأنتربولوجية الحالية المكانة التي تبوأتها المرأة الأمازيغية في مجتمعها عبر العصور التاريخية إذ كانت تتمتع بحرية واسعة وتحظى بمكانة مشرفة تليق بها. ومما يؤكد ذلك أن الأسرة الأمازيغية هي أسرة أميسية. فكلمة «تمغارت» تعني الزعيمة ومذكرها «أمغار» الذي يعني الزعيم، وإلى المرأة ينتسب الأبناء. فكلمة «كما» بمعنى الأخ تعني ينتسب إلى أمي ونفس الشيء بالنسبة لكلمات «أولت ما» ـ أيت ما» ـ إيست ما». ومن الأوصاف التي اشتهرت بها المرأة الأمازيغية العفة والتضحية والشجاعة والمشاركة في شتى أمور الحياة.

وسأسوق أمثلة احتفظت بها المصادر التاريخية للمرأة الأمازيغية المثابرة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:

1ـ في العصر القديم:

ـ النساء الأمازونات والكوركونات بشمال إفريقيا وقد أورد المؤرخ ديودور الصقيلي الذي عاش في القرن الأول أسطورة إغريقية تتحدث عن النساء الامازونات وتعني بالاغريقية عديمات الثديين. وتقول الأسطورة:

كان هناك مجتمع تحكمه النساء نمط عيشه يختلف تماما عن المألوف. فلقد كان العرف يقضي على تلك النسوة التعاطي للأنشطة الحربية. لقد كن مجبرات على أداء الخدمة العسكرية مع الحفاظ على بكارتهن وبعد انتهاء سنوات الخدمة العسكرية يمكنهن الاقتراب من الرجال لإنجاب الأولاد وفي نفس الوقت كن يتابعن ممارسة السلطة وإدارة الشؤون العامة. أما الرجال فقد كانت وضعيتهم شبيهة بوضعية النساء الاغريقيات وستقوم الأمازونات بمحاربة الشعوب المجاورة خصوصا الكوركونات والأنطلنتس ثم سيغزون مصر والشرق وآسيا الصغرى حيث سيهزمن أمام شعب تراس الذي أجبرهن للعودة إلى وطنهن شمال إفريقيا وكانت الأمازونات يرتدين جلود الأفاعي ذات الحجم الكبير.

أما الكركونات فقد تحدث عنهن الرحالة القرطاجي "حانون" في رحلته إلى السواحل الجنوبية للأطلسي في القرن 5ق.م وكذلك المؤرخ "بليني الأكبر" حين تحدث عن القرن الغربي المواجه لجزر الكناري.

ـ الملكة الأمازيغية البطلة "دهيا الأوراسية" الملقبة في المصادر العربية بـ"الكاهنة الداهية البربرية"، والتي عرفت بشدة بأسها وقوتها فقاومت الرومان وهزمتهم في أكثر من موقع كما تصدت للجيوش العربية فانتصرت على القائد العربي حسان بن النعمان وحكمت وطنها مدة عشر سنوات وعرفت في حربها مع العرب بسياسة الأرض المحروقة وهاجمها حسان بن النعمان مرة ثانية سنة 82ه وقضى عليها في موضع يعرف ببئر الكاهنة بجبال الأوراس. وقد أعجب الكتاب الغربيون ببطولاتها فكتبوا عنها روايات تخلد لشجاعتها وبسالتها إذ أصدرت magali boisnard سنة 1925 رواية بعنوان le roman de la kahena d'après les anciens textes arabes وصدرت سنة 1990 رواية بطلتها دهيا الملكة الأمازيغية.

2 ـ في العصر الوسيط:

ـ كنزة الأوربية ابنة زعيم قبيلة أوربة الأمازيغية التي تزوجت من إدريس الأول العلوي الفار من بطش العباسيين. وقد لعبت هذه المرأة دورا هاما في إرساء قواعد الدولة الإدريسية خاصة بعد وفاة زوجها إدريس الأول حيث أظهرت تفوقا كبيرا في حسن الإعداد لولدها إدريس الثاني ليتحمل عبء الدولة، بل سيمتد نصحها وحكمتها إلى التدخل في الحالات الحرجة.

ـ الأميرة زينب تانفزاويت من قبيلة هوارة الأمازيغية كانت أرملة أمير أغمات وتزوج بها الأمير أبو بكر اللمتوني وقد لعبت دورا بارزا وحاسما على مسرح الإحداث السياسية للدولة المرابطية وكان لها تأثير في توجيه تلك الإحداث. فقد كانت صاحبة نقل الإمارة والسلطة من أبي بكر وتتزوجها يوسف بن تاشفين. كتب عنها الأستاذ محمد زنيبر مسرحية تاريخية بعنوان (عروس أغمات) دار النشر المغربية سنة 1991.

ـ البطلة فانو بنت الوزير عمر بن يانتان المرابطية الصنهاجية من قبيلة لمتونة التي قامت بدور مهم في الدفاع عن مدينة مراكش وحالت دون استسلام الأمير اسحاق بن علي المرابطي للموحدين حتى لا يدخلوا مدينة مراكش ودافعت ببسالة عن قصر الحجر حتى قتلت سنة 545ه ودخلوا القصر.

ـ الأديبة زينب ابنة الخليفة يوسف بن عبد المومن الموحدي التي كانت عالمة بعلم الكلام و أصول الدين صائبة الرأي فاضلة الصفات، فهي المرأة الموحدية النموذج فكرا وسيرة ومذهبا ونزوعا، كتب عنها الشاعر علي الصقلي مسرحية شعرية تحت عنوان (الأميرة زينب).

ـ الأميرة المرينية للا عودة: هذه المرأة الزناتية التي إستطاعت أن تكون سفيرة وديبلوماسية في إسطامبول عاصمة الدولة العثمانية التركية أيام السلطان أبي سالم المريني.

3 ـ في العصر الحديث:

ـ السيدة الحرة حاكمة تطوان وهي عائشة بنت الأمير علي بن راشد الحسني تزوجت من القائد أبي الحسن المنظري حاكم تطوان وبعد وفاته تولت حكم المدينة لمدة 30سنة ابتداء من سنة 1529م ثم تزوجت ثانية بالسلطان أحمد الوطاسي زواجا سياسيا وقد اتصفت بكونها قائدة للجهاد ميالة إلى الحروب وقد كتب عنها عبد القادر العافية كتابا بعنوان "أميرة الجبل الحرة بنت علي إبن راشد" سنة 1989.

ـ السيدة يطو زوجة الشيخ رحو بن شحموط وقد عرف اسمها في المصادر البرتغالية لكونها السبب في مقتل الضابط البرتغالي المتجبر "نونوفرناندیش" الذي أتصف بكثرة غاراته على دواوير قبيلة دكالة. وفي إحدى غاراته على دوار من أولاد عمران تمكن من الظفر بغنائم كثيرة وأسرى من بينهم "يطو زوجة الشيخ". ولما عاد الشيخ وجد البرتغاليين المغيرين فبادر إلى مطاردتهم ونصب لهم كمينا فتمكن من قتل قائد الحملة وفتك بأغلب القوات البرتغالية. فرجع الشيخ منتصرا مستردا زوجته والغنيمة كلها .(2)

ـ السيدة للا لو بنت السلطان احمد الوطاسي والتي تزوجت من السلطان محمد الشيخ السعدي في إطار الصلح المبرم بين السلطانين عند دخول السعديين إلى مكناس. لكن هذا الزواج لم يثن محمد الشيخ عن القضاء على السلطان الوطاسي صهره.

ـ سحابة الرحمانية أم عبد المالك السعدي التي ذهبت مع ابنها إلى تركيا، وطلبت مساعدة السلطان العثماني مراد وقد رفض في البداية ثم تحينت الفرصة إلى أن تمكنت من الحصول على نبإ استرجاع العثمانيين لتونس فأسرعت تزف إليه البشرى وطالبته بأن تكون مكافأتها مساعدته لابنها للوصول إلى حكم المغرب فأجابها إلى طلبها.3- –

ـ السيدة للا خناثة بنت بكار زوج المولى إسماعيل: كانت مستشارة لزوجها أكثر من ربع قرن كما كانت عالمة وفقيهة كتبت على هامش الإصابة لابن حجر وأشرفت على تربية حفيدها سيدي محمد بن عبد الله وكانت لها مراسلات مع ملوك فرنسا وهولندا وإسبانيا وقد عثر الأستاذ عبد الهادي التازي على أزيد من عشرين مراسلة من ضمنها كتابه "جولة في تاريخ المغرب الديبلوماسي"، 1967. كما كتبت عنها د. أمينة اللوه كتيبا بعنوان "الملكة خناثة قرينة المولى اسماعيل"، تطوان.

ـ السيدة للا الضاوية زوجة السلطان سيدي محمد بن عبد الله التي لعبت دورا كبيرا في ربط علاقات المغرب مع بعض الدول الأوربية خاصة أن عهد هذا السلطان عرف انفتاحا كبيرا على الغرب وكانت الصويرة مركزا لتلاقح الثقافات ولتعايش الأديان والأعراق. وقد كتب عنها المؤرخ (أولوك بواسوناد) في مجلته.

ـ السيدة رحمة بنت الإمام محمد بن سعيد المرغتي الأخصاصي السوسي دفين مراكش وقد كانت فقيهة وعالمة ألفت مختصرا فقهيا. 4--

ـ بلفروخ الفتاة البكر واسمها تفرياضت من قرية تمسورت بقبيلة لخصاص والتي حملت البندقية ودافعت عن قبيلته عندما غزاها المتمرد بوحلاس.

ـ السيدة للا تعزى تاسملالت الصوفية الصالحة العابدة ذات الشهرة الفائقة وتوصف بربيعة زمانها لها مشهد يقام عليه موسم نسائي.

4 ـ الفترة المعاصرة:

ـ فمنذ بداية القرن العشرين ظهرت نساء أمازيغيات على مستوى الأحداث، وخاصة أولئك المقاومات للقوات الغازية واللواتي تصدين لها بكل بسالة وشجاعة ومن أمثلتهن:

ـ يطو زوجة موحا أوحمو الزياني، هذه السيدة التي غيرت زوجها من خاضع للقوات الفرنسية إلى بطل شرس قهر الفرنسيين وانتصر عليهم في معركة "الهري" الشهيرة.

ـ عدجوموح نموذج المرأة العطاوية التي شاركت بفعالة في معركة "بوكافر" بجبال صفرو فقاومت الجيوش الفرنسية سنة 1933 وقاتلت ببسالة حتى استشهدت.5- –

ـ أخت البطل محمد الحراز التي شاركت في قتال الأسبان بالريف وتمكنت من اغتيال ضابط إسباني سنة 1927.

ـ كما تفوقت المرأة الأمازيغية في شتى المجالات في مجال التربية والتعليم والصحة وتسيير المقاولات والفندقة وغيرها من المجالات الثقافية والإعلامية وفي القضاء والمحاماة.

الهوامش:

1ـ إبن عذاري المراكشي البيان المغرب ج4 ص:28 .

2ـ مارمول كاربخال إفريقيا ج2 ص80 .

3ـ الوفراني نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي ص60.

4ـ إبراهيم اعراب شهيرات نساء بادية سوس أعمال الدورة الرابعة لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير1991.

5ـ للا صفية العمراني دور المرأة الامازيغية في المقاومة ضد الاستعمار... أعمال الدورة السادسة لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير 2000.

4 / 6 / 2007

تحت الخوذة (20)

حين وُلد التنظيم، (بقيادة العاملة فاطمة)

ما كانش التغيير كبير فالشكل ولكن كان عميق فالمعنى. الورشة بقات هي هي: نفس الغبار، نفس الضجيج، نفس التعب. ولكن الناس... ما بقاوش نفس الناس.

في ذلك الصباح من يوم الجمعة، فاطمة دخلات بحال العادة، ولكن ما كانتش بوحدها فالإحساس. كان كاين اتفاق صامت بين العمال: اليوم، غادي نبداو بطريقة أخرى.

فوقت الاستراحة، تجمعو فداك الركن اللي ولى ديالهم. ماشي صدفة ولا عادة فقط. او فاطمة جابت واحد القصرية ديال سكسوا او اللبن كذلك ملي تغدينا او سالينا او حنا كانتغداو فاطمة تهيئ الجميع لما سوف يأتي بعد الغداء:

فاطمة خرجات الدفتر الصغير ديالها، ولكن هاد المرة ما بداتش بوحدها. قالت: «دابا خاصنا ننظمو راسنا شوية... ماشي غير نهضرو.»

عبد القادر سأل:»كيفاش؟»

جاوبات: «كل واحد يكون عندو دور... باش ما يبقاش كلشي فوق مسؤولية واحد او نتعاونو بعضياتنا او راه حتى واحد مكايتزاد معلم حنا كانتعلموا من بعضياتنا .»

خديجة قالت: «يعني بحال لجنة؟»

فاطمة ابتسمات: «نعم... ولكن بسيطة فالبداية.»

وبداو كيتافقو: واحد يتكلف يجمع المشاكل داخل الورش واحد يتابع واش كاين شي جديد فالورش واحد يكون حلقة وصل مع باقي العمال والعاملات... يكون عندهم حضور واضح فكلشي

سعاد قالت بشوية ولكن بثقة: «أنا نقدر نسمع للعاملات ونوصل الكلام.»

فاطمة شافتها وابتسمات:»هادي بداية القيادة.»

ما دازوش أيام بزاف، حتى وقع أن . واحد العامل تجرح فخدمتو، جرح ماشي بسيط.المشكل ماشي غير الإصابة...

المشكل هو أن المراقب حاول يتجاهلها: «ماشي خطيرة، كمل خدمتك.» هاد المرة، ما كانش صمت.

عبد القادر مشى عند فاطمة وقال: «هادشي خاصو يتناقش دابا.»

فاطمة جمعت المجموعة بسرعة. قالت:»شنو متفقين؟»

خديجة جاوبات بلا تردد:»ما نخليوش حتى واحد يتظلم.»

سعاد زادت: «وخاصة فالصحة... هادي خط أحمر.»

مشاو كاملين عند المراقب، ولكن ماشي بفوضى. وقفو بشكل منظم.

فاطمة تكلمات:»هاد العامل خاصو يرتاح ويتداوى.»

المراقب حاول يرد بنفس الأسلوب القديم: «كل واحد يشد خدمتو!»

ولكن الفرق كان واضح، ماشي فاطمة بوحدها اللي كتهضر.

عبد القادر قال: «راه الموضوع ماشي فردي.»

خديجة: «أي واحد فينا يقدر يكون بلاصتو.»

سعاد: «وصحتنا ماشي لعبة.»

المراقب شافهم...نفس الناس، ولكن ماشي نفس الموقف.

هاد المرة ما كانش قدامو أفراد...كان قدامو مجموعة كتفكر وكتقرر.

تردد، ومن بعد قال: «دّيوه يرتاح... وغادي نشوفو الموضوع.»

ما كانتش هزيمة كاملة...ولكن كانت خطوة

رجعو لمكانهم...ما كانش احتفال، ولكن كان إحساس جديد. إحساس بلي: هادشي بدا كيتبنى.

فاطمة جلسات وسكتات شوية، ومن بعد قالت:»دابا شفتو الفرق؟»

عبد القادر:»إيوا... هادي ما بقاتش صدفة.»

خديجة:»هادشي ولى تنظيم.»

سعاد، بابتسامة خفيفة: «وحتى أنا... حسّيت براسي نقدر نهضر.»

فاطمة بدات كتفهم حاجة أعمق:

ماشي غير أن الناس ولاو كيهضرو...ولكن ولاو كيتيقو فراسهم.

وهذا هو التغيير الحقيقي.

قبل ما يتفرقو، قالت فاطمة:

«اللي درنا اليوم مهم... ولكن خاصنا نستمرّو.»

وسكتات لحظة، ومن بعد زادت:

«التنظيم ماشي غير باش نواجهو المشاكل...التنظيم باش ما نبقاوش ضعاف.»

عبد القادر قال:»يعني دابا... خاصنا نكبروا هاد الدائرة.»

فاطمة هزات راسها:»بالضبط... ونوصلو لعمال آخرين»

داك النهار ما كانش فيه صراخ كبير...ولكن كان فيه تحول حقيقي:

من رد الفعل إلى التنظيم

من الخوف إلى الثقة

من الصوت الفردي إلى قوة جماعية

وفهمنا حاجة جديدة:

التضامن كيبدا بإحساس...ولكن كيقوى بالتنظيم.

وتحت الخوذة...ما بقاش غير صوت جماعي...وُلدَ تنظيم....

يتبع

تسونامي الذكاء الاصطناعيّ (ذ/ص) والوظائف

نورالدين موعابيد

قد يوغل الإنسانُ في البحث «الشبق» عن ظلال بكر يتفيّؤها لعلها تقيه لفحة الرمضاء، وحر الهجير، فيغدو، حينئذ ، أحد حواريي المعرفة الناقدة، وبخاصة إذا حاور أغوارا أخرى تخص أولئك الذين غيّروا التاريخ، منهم تمثيلا، لا حصرا Karl Marx، الذي اختار أن يخلص الود الطبقيّ للإنسانية، حين حدد معيارا أساسا يوجه مُمتهن مهنة ما، موجزه أن يستحضر هذا الممتهنُ كيف تُسعد إنسانية الإنسان نقلا عن المؤلف الجماعيّ:: l'éducation en chine1ère .édition:1983,p:155. ، وليس غريبا، البتة، أن يحتفي هو ورفيقه Engels بالعمل شرط(بفتح الطاء) التحرر، كما يُفهمُ من شعارهما الخالد: «يا عمال العالم اتحدوا.» وللمتسائل أن يتساءل، ولو بمرارة، عن مصير العمل بعد أن استبد الذكاءُ الاصطناعيُّ، و هو ما يحذر منه حتىَ كبارُ منظريه، الأكثر تفاؤلا وحماسة.

إذ طفا على السطح حقل مفهوميّ مثير، لا يني يتوأتر، ويتشذر من قبيل: الاستئالة، التعتيل، الأتمتة، السيبرانية، والقائمة طويلة، لاسيما أن ذ/ص ليس تكنولوجيا مستقلة، بل إنه تكنولوجيا عاجزة عن أن تنتج فكرا خاصا بها لكونها تفتقر إلى الخيال الخلاق، ومن ثمة تعدم الإبداعية..

والظاهر أن المنشغلين، والمشتغلين بمصير الوظائف والمهن، بعد الغزو الكاسح الذي حققه الذكاء الاصطناعيّ، بات قلقهم على مرمى حجر؛ ذلك أن فريقا منهم، يتصدره L'expert en sécurité de l'IA :Roman Yampolskiy، يعترف بصمود خمس وظائف ، فحسب، بدءا من سنة 2030، ويترقب فريق آخر تواري مهن كثيرة بعد سنتين اثنتين على أبعد تقدير، وهو ما أجهض طموحات الأسر:(المهن المضمونة les métiers sûrs)..

والأنكى أن نسب البطالة ستتسرطن، وقد تتجاوز 99% وفق تحذيرات Yampolskiy نفسه. وهذا في تقديرنا إجهاز على إنسانية الإنسان مع سبق الإصرار و الترصد.. ويرى عرّابُ ذ/ص: Yoshia Bengio أننا نجهل تخوم تسارع إيقاع هذا الذكاء الذي يتناسل يوما بعد يوم. مما يشترط أن نكون على بيّنة من اختياراتنا الاستراتيجية، لاسيما بعد أن نتساءل بحزم وجدية:هل يمكن أن يناظر ذ/ص الإنسان، بل ألا يجوز أن تكون له أهدافه الخاصة ses propres objectifs ، ورغبته في البقاء على قيد «الحياة»son désir de survivre، وأخيرا ألا يمكن أن يتمرد على ما يطلبه منه الإنسانُ، ومن ثمة فهو يهدد الإنسانية؟

فأيّ مصير هذا ، الذي ينتظر الإنسان بما أن ذ/ص يمتلك الأسلحة النووية، فيتحكم في الصواريخ الباليستية، والصواريخ فرط الصوتية، والقنابل، عنقودية كانت و/أو انشطارية..؟! ومن شك أو شكك في هذا القلق المتزايد حول استقلالية الآلة وتعاليها على المراقبة، فدونه ما اعترف به عرّابون آخرون، وما حذر منه Éric Sadi، و Jancovici الذي دمّر وعود ذ/ص. Détruit les promesses de l'IA، وإلى أين يمضي ذ/ص باستيهاماته و إيهاماته، التي أخطر ما فيها أنها غير استباقية و غير شفافة؟!

*في سبيل خاتمة مفتوحة: أكاد أسقط على ذ/ص خصيصة الاستبداد الملخصة في القول التقدميّ المحفور الذي أسس عليه عبد الرحمان الكواكبيّ نظريته مشرِّحا الاستبداد وهو: «الاستبداد أصل كل فساد»، لأن ذلك الذكاء دكتاتور لا يوقر أيّ حقل. وقد أقارب لاحقا ما يمكن أن يكون له من سلطة (تسلط) في الحقل التربويّ.

محمد راشيدي:

الرياضة لا تتحرر بذاتها، بل تتحرر حين تعيها الجماهير الكادحة كساحة نضال إضافية لا كمجرد «متنفس» يُراد منه تخدير الوعي الطبقي

تقديم

في هذا العدد، تستضيف جريدة «النهج الديمقراطي» الرفيق محمد راشيدي، أحد الأطر النضالية التي راكمت تجربة غنية في العمل الحقوقي والجمعوية والسياسي بإقليم إفران. فمن ترؤسه لفرع ألجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بمدينة أزرو، ثم رئيس فرع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بها، وهو الكاتب المحلي لفرع حزب النهج الديمقراطي العمالي وعضو اللجنة المركزية، يجمع الرفيق راشيدي بين النضال الحقوقي والتنظيم الحزبي والاهتمام بالشأن الرياضي كساحة اخرى للنضال.
كان لنا هذا الحوار معه حول الاستغلال السياسي للرياضة، وتوظيفها الطبقي...

| كيف تقرؤون «الكيل بمكيالين» في الرياضة الدولية، حيث تُبيّض سجلات أنظمة متورطة في جرائم حرب كالكيان الصهيوني، بينما تُقصى دول أخرى بذرائع سياسية؟

| ليس هذا «كيلاً بمكيالين» عارضاً أو خللاً تقنياً في إدارة «الفيفا»، بل هو التعبير الرياضي المباشر عن موازين القوى الإمبريالية القائمة. المؤسسات الرياضية الدولية، شأنها شأن هيئة الأمم ومجلس الأمن، ليست فضاءات محايدة «فوق الطبقات»، بل أدوات في يد المنظومة الإمبريالية الغربية وحليفتها الصهيونية. حين يتعلق الأمر بالكيان الصهيوني، تتحول جرائم الحرب والإبادة الجماعية في غزة إلى «نزاع» يستدعي «التوازن»، بينما حين يتعلق الأمر بشعوب أخرى قاومت الهيمنة، يتحول أي احتجاج مشروع إلى «تسييس مرفوض للرياضة». هذا التناقض يكشف حقيقة أن الرياضة العالمية، في ظل الرأسمالية الإمبريالية، محكومة بمصالح رأس المال الاحتكاري ولوبيات السلاح والطاقة، لا بأي معيار أخلاقي أو قانوني. يكفي أن نتذكر كيف استُبعدت روسيا من المحافل الرياضية بسرعة قياسية إثر حربها في أوكرانيا، بينما يتمتع الكيان الصهيوني، رغم آلاف الشهداء المدنيين في غزة، بغطاء تام واستمرار مشاركته في كل المسابقات دون أدنى مساءلة. هذه المفارقة ليست صدفة، بل نتيجة موضوعية لارتباط «الفيفا» ومموليها الكبار بمصالح الشركات الإحتكارية الغربية التي ترى في «إسرائيل» حليفاً استراتيجياً لا يُمس. على النقيض يجب أن نعتبر أن فضح هذا التزييف واجب أممي، وأن التضامن مع فلسطين لا ينفصل عن معركتنا ضد الإمبريالية في كل تجلياتها، سياسية كانت أو اقتصادية أو رياضية.

| إلى أي مدى تساهم «صناعة» كرة القدم الرأسمالية الضخمة في تعميق التبعية للإمبريالية وتكريس الهيمنة على حساب الشعوب الفقيرة؟

| كرة القدم، كما نعيشها اليوم، لم تعد «لعبة الجماهير» التي نشأت في الأحياء الشعبية، بل صارت حلقة من حلقات التراكم الرأسمالي العالمي. صناديق الاستثمار السيادية، الشركات العابرة للقارات، منصات البث والشركات الكبرى للاشهار...، كلها تتقاسم فائض القيمة الهائل الذي تُنتجه هذه الصناعة، في منظومة تُخضع اللعبة بالكامل لمنطق الربح والمضاربة المالية. هذه الصناعة تُعيد إنتاج علاقات التبعية بين المركز الإمبريالي والأطراف: الأندية والدوريات الأوروبية الكبرى تستحوذ على الحصة الأكبر من عائدات البث والرعاية والتسويق العالمي، بينما تبقى البنى التحتية الرياضية الموجهة للشعوب في بلداننا هزيلة، وهي مُوجّهة أساساً لتلميع صورة الأنظمة لا لخدمة الرياضة الشعبية وتطوير قطاعاتها الوطنية. حتى النجاحات الرياضية الاستثنائية التي تحققها منتخبات ونوادي من بلدان التخوم، سرعان ما تُستوعَب داخل نفس المنظومة عبر تسويقها كمنتج استهلاكي يخدم الأسواق الكبرى. ولعل ما جرى مع المنتخب المغربي في مونديال قطر خير مثال: نجاح رياضي باهر تحول فوراً إلى مادة تسويقية ضخمة لصالح رعاة عالميين ومنصات بث أجنبية، دون أن ينعكس ذلك بالقدر الكافي على أوضاع الرياضة القاعدية في أحيائنا الشعبية أو على أجور اللاعبين المحليين في الدرجات الدنيا. حتى الاتحادات الرياضية الوطنية نفسها تتحول أحياناً إلى وسيط تابع، ينفذ أجندة الشركات الكبرى بدل أن يحمي المصلحة الوطنية والشعبية. إنها، باختصار، امتداد لعلاقات الإنتاج الرأسمالية-الإمبريالية ذاتها التي تحكم التبادل غير المتكافئ في الاقتصاد العالمي، حيث يُنتَج الفائض في الأطراف ويُستَهلك ويُراكَم في المركز.

| في ظل استضافة المغرب لمونديال 2030 والأزمة الاقتصادية الخانقة، كيف تخدم استثمارات البنية التحتية «النخبة» على حساب الكادحين المهددين بالهدم ونزع الملكية؟

| استضافة كأس العالم 2030 تُقدّم رسمياً كـ«إنجاز وطني»، لكنها في جوهرها الطبقي مشروع لخدمة كبار المقاولين العقاريين وشركات البناء المرتبطة بدوائر النفوذ. المليارات التي تُضخ في الملاعب والطرق السيارة والفنادق الفاخرة تأتي في وقت تُصفّى فيه المدرسة العمومية والصحة العمومية، وترتفع فيه أسعار المواد الأساسية، وتتفشى البطالة في صفوف الشباب. والأخطر أن هذه «التنمية» تُبنى حرفياً على أنقاض بيوت الفقراء: عمليات الهدم القسري ونزع الملكية التي طالت أحياءً شعبية بأكملها لتوسيع الملاعب أو «تجميل» واجهات المدن أمام الزوار الأجانب، تترجم بوضوح مفهوم «التنمية غير المتكافئة» التي تخدم رأس المال العقاري والسياحي على حساب سكان الأحياء الشعبية. هذا النمط ليس جديداً، فقد سبق أن شهدنا في محطات دولية أخرى، كالألعاب الأولمبية والمونديالات السابقة في بلدان الجنوب، كيف تتحول هذه «الأعراس الرياضية» إلى مناسبة لتسريع مشاريع الترحيل القسري وتفكيك النسيج الاجتماعي للأحياء الشعبية، دون أي حوار حقيقي مع الساكنة المتضررة أو ضمانات قانونية كافية لحقوقها. كما أن غياب الشفافية في صفقات البناء والتوريد يفتح الباب واسعاً أمام الريع والفساد، بحيث تتحول الأموال العمومية إلى أرباح خاصة لفئة ضيقة من المقاولين المقربين من دوائر القرار. نحن نطالب بالكشف الشفاف عن كلفة هذه المشاريع، وبتعويض عادل وفوري لكل المتضررين من الهدم، وبربط أي استثمار رياضي بأولويات الشغل والسكن اللائق للكادحين لا بمصالح النخبة الحاكمة وحلفائها من كبار الرأسماليين.

| كيف تتحرر الرياضة من دور «الإلهاء» و«تبييض الأنظمة» لتصبح أداة نضال شعبي؟ وكيف يمكن لجمعيات الألتراس أن تفضح السياسات الطبقية التفقيرية وتؤجج الشارع ضد السلطات المخزنية؟

| الرياضة لا تتحرر بذاتها، بل تتحرر حين تعيها الجماهير الكادحة كساحة نضال إضافية لا كمجرد «متنفس» يُراد منه تخدير الوعي الطبقي. تاريخياً، كل الأنظمة الاستبدادية وظّفت الملاعب والانتصارات الرياضية «الوطنية» لصرف الانتباه عن الأزمات الاجتماعية وقمع الحريات. لكن التجربة أثبتت أن المدرجات يمكن أن تتحول إلى فضاء مقاومة: جمعيات «الألتراس» في المغرب، بما راكمته من تنظيم ذاتي وثقافة احتجاجية وشعارات جريئة تنتقد الغلاء والقمع والمنظومة المخزنية، قدّمت نموذجاً حياً على أن الجماهير الرياضية، حين تتسلح بالوعي، قادرة على كسر جدار الصمت المفروض إعلامياً. لقد رأينا كيف تحولت بعض أهازيج المدرجات إلى وثائق شعبية تُتداول على نطاق واسع، تفضح الغلاء وتُطالب بالكرامة، رغم كل محاولات القمع والملاحقة القضائية التي طالت عدداً من قياديي هذه الجمعيات. هذا يعني أن الطاقة الاحتجاجية الكامنة في صفوف الشباب الرياضي حقيقية وقابلة للتوجيه، لكنها تبقى في حاجة إلى أفق سياسي وتنظيمي أوضح كي لا تُستنزف في العفوية أو تُخترق من طرف أجهزة الدولة نفسها. مهمتنا هي الانفتاح على هذه الطاقة الشعبية، لا احتقارها أو الارتياب منها، والعمل على ربطها بالنضال العمالي والحقوقي الأوسع، بحيث تتحول شعارات المدرجات إلى وعي منظم يصب في مجرى الجبهة الشعبية ضد الاستبداد والفساد والتبعية و التطبيع.

| ما الرسالة التي توجهونها لـ«توطين» النقاش الرياضي وسط الكادحين؟ وكيف تكسر الصحافة البديلة التعتيم الإعلامي عن انتهاكات التحضير لهذه التظاهرات؟

| رسالتنا للفاعلين السياسيين والحقوقيين واضحة: لا يجوز ترك النقاش الرياضي حكراً على خطاب البلاطوهات الإعلامية الرسمية التي تختزله في «الفرحة الوطنية» و«الإنجاز الحضاري»، بل يجب توطينه داخل الأحياء الشعبية والنقابات والجمعيات الحقوقية، بربطه المباشر بقضايا الشغل والسكن والكرامة. الصحافة البديلة، وفي مقدمتها جريدة حزبنا، مطالبة بأن تكون صوت من لا صوت له: أن تُغطي عمليات الهدم القسري، وشهادات العمال في أوراش البناء، وظروف استغلال اليد العاملة في تشييد الملاعب، وأن تفضح صفقات المقاولات المشبوهة بعيداً عن سردية «الفخر الوطني» الرسمية. هذا يفرض علينا، كصحافة حزبية وحقوقية، أن نبني شبكة ميدانية من المراسلين والمناضلين قادرة على توثيق هذه الانتهاكات أولاً بأول، وأن ننسق مع الهيئات النقابية والجمعوية المحلية التي تعيش يومياً تبعات هذه (الأوراش الكبرى)، بدل الاكتفاء برد الفعل على ما تنشره وسائل الإعلام الرسمية. كما ندعو إلى تنظيم لقاءات ونقاشات جماهيرية في الأحياء الشعبية والمقاهي والنقابات، تُناقش بلغة بسيطة وواضحة الكلفة الحقيقية لهذه المشاريع وانعكاساتها على حياة الناس اليومية، بعيداً عن الخطاب التقني أو الاحتفالي الذي يُراد منه تخدير النقاش العمومي. الصحافة الحزبية الملتزمة ليست ترفاً، بل أداة نضالية لفضح الرواية المهيمنة وبناء وعي طبقي بديل، يضع مصلحة الكادحين فوق أي «إشعاع رياضي» مزعوم يُراد منه تلميع نظام قائم على الاستغلال والتبعية.

استمرار الحرب الصهيونية على غزة وصمت الجامعة العربية!
عجز سياسي أم تعبير عن أزمة النظام العربي؟

المصطفى خياطي

رغم الإعلان عن وقف إطلاق النار في غزة، فإن الواقع الميداني يكشف أن الحرب لم تتوقف فعليًا، بل انتقلت إلى أشكال أخرى من القصف والحصار والتجويع والاستهداف اليومي للمدنيين. ولا تزال معاناة الفلسطينيين مستمرة في ظل تدمير واسع للبنية التحتية، وتعطيل الخدمات الأساسية، واستمرار سقوط الضحايا. وفي مقابل هذا المشهد المأساوي، يبرز الصمت الذي يطبع مواقف الجامعة العربية، وهو صمت يثير تساؤلات عميقة حول دور هذه المؤسسة وقدرتها على تمثيل الحد الأدنى من الإرادة العربية المشتركة.

لقد تأسست الجامعة العربية على أساس تنسيق المواقف السياسية والدفاع عن المصالح العربية المشتركة، وكانت القضية الفلسطينية، منذ إنشائها، إحدى القضايا المركزية التي منحتها جزءًا كبيرًا من مشروعيتها السياسية. غير أن العقود الأخيرة شهدت تراجعًا متواصلًا في فاعلية الجامعة، حتى أصبحت في كثير من المحطات عاجزة عن اتخاذ مواقف تتجاوز بيانات الإدانة أو الدعوة إلى التهدئة، دون أن تمتلك آليات فعلية للتأثير في مجريات الأحداث.

إن استمرار العدوان على غزة، رغم الحديث عن وقف إطلاق النار، يضع الجامعة العربية أمام اختبار حقيقي. فغياب المبادرات السياسية والدبلوماسية الفاعلة، وعدم ممارسة ضغوط جماعية على القوى الدولية المؤثرة، يعكس أزمة بنيوية في النظام العربي الرسمي أكثر مما يعكس مجرد ضعف ظرفي. فالدول الأعضاء لم تعد تمتلك رؤية موحدة تجاه القضية الفلسطينية، بل أصبحت حسابات الأمن الداخلي، والتحالفات الإقليمية والدولية، والمصالح الاقتصادية، عوامل تتحكم في طبيعة المواقف الرسمية.

ومن منظور سياسي، يمكن فهم هذا الصمت باعتباره نتيجة لاختلال موازين القوى داخل النظام العربي نفسه. فبعض الحكومات تعتبر أن أولوياتها الاستراتيجية تتمثل في الحفاظ على علاقاتها مع القوى الغربية، أو التركيز على ملفات إقليمية أخرى، وهو ما يجعل القضية الفلسطينية تتراجع في سلم الأولويات الرسمية، رغم استمرار حضورها القوي في الوعي الشعبي العربي.

كما أن مسار التطبيع الذي شهدته المنطقة خلال السنوات الأخيرة ساهم في إضعاف الموقف العربي الجماعي. فكلما توسعت العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية وإسرائيل، أصبحت إمكانية بلورة موقف عربي موحد أكثر صعوبة، وتحولت الجامعة العربية إلى إطار يعكس الانقسامات القائمة بدل أن يعمل على تجاوزها.

وفي المقابل، يظهر التناقض واضحًا بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي. فقد شهدت العديد من البلدان العربية والإسلامية، إضافة إلى دول أخرى حول العالم، مظاهرات وفعاليات تضامنية واسعة مع الشعب الفلسطيني، مطالبة بوقف الحرب، ورفع الحصار، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ويؤكد هذا الحراك أن القضية الفلسطينية لا تزال تحتفظ بمكانتها في الوجدان الشعبي، حتى وإن تراجع حضورها في السياسات الرسمية.

ولا يقتصر أثر صمت الجامعة العربية على الجانب السياسي فحسب، بل يمتد إلى البعد الرمزي أيضا. فالمؤسسات الإقليمية تستمد جزءًا من مشروعيتها من قدرتها على التفاعل مع القضايا المصيرية لشعوبها، وعندما تعجز عن ذلك، تتآكل ثقة الرأي العام فيها، وتتحول إلى مؤسسات ذات حضور بروتوكولي أكثر منه تأثيرًا فعليًا.

وفي المقابل، لا ينبغي إغفال أن الجامعة العربية ليست كيانا مستقلا عن إرادة الدول الأعضاء، بل إن قراراتها ترتبط أساسًا بتوافق الحكومات العربية. ولذلك فإن محدودية دورها تعكس، إلى حد بعيد، غياب إرادة سياسية جماعية لاتخاذ خطوات أكثر تأثيرًا، سواء عبر التحرك الدبلوماسي المنسق، أو استخدام أدوات الضغط الاقتصادية والسياسية المتاحة.

إن استمرار الحرب بأشكال مختلفة بعد إعلان وقف إطلاق النار يفرض إعادة التفكير في مستقبل العمل العربي المشترك. فالقضية الفلسطينية ليست مجرد ملف سياسي، بل تمثل اختبارًا لقدرة النظام العربي على الدفاع عن القضايا التي تأسس من أجلها. وإذا استمر العجز الحالي، فإن الفجوة بين الشعوب العربية ومؤسساتها الرسمية مرشحة للاتساع، بما يحمله ذلك من آثار على شرعية هذه المؤسسات ودورها المستقبلي.

وفي النهاية، فإن المأساة الإنسانية في غزة لا تحتاج فقط إلى بيانات تضامن، بل إلى تحرك سياسي ودبلوماسي وإنساني متواصل يسهم في حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ومستدام قائم على احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق قواعد القانون الدولي. أما استمرار الصمت أو الاكتفاء بالمواقف الشكلية، فإنه يترك انطباعًا بأن الجامعة العربية أصبحت أقل قدرة على التأثير في واحدة من أهم القضايا التي ارتبط بها تاريخها، الأمر الذي يعيد طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل العمل العربي المشترك وجدواه في مواجهة الأزمات الإقليمية الكبرى.

حدث الأسبوع

المديونية الخارجية للمغرب:
آلية لإعادة إنتاج التبعية وتقويض السيادة الوطنية

المصطفى خياطي

في الخبر، مرة أخرى وفي غمرة التهليل للإنجازات الكروية العابرة، والتي لا تعكس أي تطور اقتصادي أو تنمية في المعيش اليومي للمغاربة، لجأت المالية المغربية إلى استدانة حوالي 600 مليار سنتيم (320 من البنك الأوروبي للاستثمار + 17 مليار هبة، و260 مليار من صندوق البنك الدولي). وهذا طبعا سينضاف إلى النسبة العالية لمساهمة المديونية في ال PIB.

و إذا أن النظام المخزني المغربي بطبيعته هو نظام تبعي، فلا يمكن فهم تفاقم المديونية الخارجية للمغرب بمعزل عن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه القوى الرأسمالية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية. فمن المنظور المادي، لا يمثل الدين الخارجي مجرد وسيلة لتمويل التنمية، بل يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج التبعية، وإخضاع الاقتصادات التبعية لمصالح الرأسمال المالي العالمي.

لقد أصبح الاقتراض الخارجي خياراً دائماً، وليس استثنائياً، في تدبير المالية العمومية. ومع كل قرض جديد تتسع دائرة الارتهان، حيث تصبح الدولة ملزمة بإعطاء الأولوية لخدمة الدين على حساب الحاجات الإجتماعية للطبقة العاملة والكادحين. فالمليارات التي تخصص سنوياً لتسديد أصل الدين وفوائده كان يمكن أن توجه إلى بناء المدارس والمستشفيات، وخلق مناصب الشغل، ودعم الفلاحة والصناعة الوطنية.

ولا تقتصر خطورة المديونية على أعبائها المالية، بل تمتد إلى مضمون السياسات العمومية نفسها. فالمؤسسات المالية الدولية لا تمنح القروض دون مقابل، بل تربطها بحزم من «الإصلاحات» التي تشمل الخوصصة، وتقليص الإنفاق الاجتماعي، وتحرير الأسعار، وتجميد الأجور، ورفع الدعم عن المواد الأساسية. وتُقدم هذه الإجراءات باعتبارها ضرورية لتحقيق التوازنات المالية، بينما يرى التحليل الماركسي أنها تخدم مصالح الرأسمال الكبير أكثر مما تستجيب لمطالب الفئات الشعبية.

إن النتيجة المباشرة لهذه السياسات هي تعميق الفوارق الاجتماعية، وإضعاف الخدمات العمومية، وتوسيع دائرة الهشاشة والفقر، مقابل تعزيز مواقع الاحتكارات المحلية والشركات متعددة الجنسيات. وهكذا يصبح الدين وسيلة لنقل جزء من الثروة المنتجة داخل البلاد إلى الدائنين والأسواق المالية العالمية، في شكل فوائد وأرباح متراكمة.

ومن هذا المنطلق، فإن الحديث عن السيادة الوطنية لا يقتصر على الجوانب السياسية أو الدبلوماسية، بل يشمل أيضاً القدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة بعيداً عن ضغوط الدائنين. فالسيادة الاقتصادية الحقيقية لا تتحقق في ظل اقتصاد يعتمد على الاستدانة المستمرة، ويخضع لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية، بل عبر بناء قاعدة إنتاجية وطنية قوية، وتعبئة الموارد الداخلية، وإرساء عدالة ضريبية، وربط الاستثمار العمومي بحاجات المجتمع لا بمنطق الربح.

إن الخروج من دائرة المديونية ليس مهمة تقنية فحسب، بل هو خيار سياسي واجتماعي يتطلب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي برمته. فالتنمية الحقيقية لا تُبنى على تراكم الديون، وإنما على تعبئة طاقات الشعب، وتعزيز الإنتاج الوطني، وتوجيه الثروة لخدمة الأغلبية، بما يضمن استقلال القرار الوطني ويصون السيادة الاقتصادية من كل أشكال التبعية والارتهان.